استطلاع الصدمة...جرس انذار حول الوعي الشعبي الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ نشر مركز "أمان" استطلاعا في شهر نوفمبر حول ما يشغل بال الفلسطيني (المواطن)، واولوياته الخاصة بين تلك الاهتمامات العامة، فجاءت النتائج "صدمة سياسية كبرى"، مرت مرورا عابرا دون أن تثير اهتماما رغم مخاطرها، التي تشير الى مسار شعبي لا يتفق مع المنتظر في ظل التطورات العامة.

أن يحتل الانقسام المكانة الأخيرة بين كل ما يهم المواطن، فتلك مأساة تعكس لا مبالاة بما يمثله ذلك من تأثير على مستقبل المشروع الوطني، ولكنها أيضا تشير الى حالة "قرف شعبي" من تلك اللقاءات المتلاحقة منذ 2008 وحتى تاريخه، تبدأ بحفلة "سمر شخصي" وتنتهي بحفلة "ردح حزبي"، سلوك لم يتغير ولم يصاب بأي انحراف عن ذلك المشهد، والذي يبدو أنه جزء من "الاتفاق الحقيقي" بين طرفي الانقسام ومشغليهم.

أن تحتل القضايا الوطنية، مرتبة ثالثة، رغم كل ما حدث خلال العالم 2022، من جرائم حرب وعمليات اعدام ميدانية بعضها تم على الهواء، اعتبرته مختلف مؤسسات العالم بأنه الأكثر دموية بعد عام 2002، في زمن الفاشي شارون.

عام أثار اهتماما دوليا، لكنه لم يترك ذات الأثر على اهتمام المواطن الفلسطيني، بمخاطر قادمة على المشروع الوطني بشكل عام، وخاصة في العاصمة الأبدية لدولة فلسطين والحرم القدسي، وصعود الفاشية اليهودية الدينية الى سدة الحكم المباشر في دولة الكيان، وتسلم قوى الإرهاب الديني مرجعية التشريع التهويدي في الضفة والقدس.

مع حصار قطاع غزة، وما تعرضت له من حروب دموية تركت آثارها المباشرة على المواطن الغزي، فأحالت غالبية سكانه الى "متسولين معاصرين"، ينتظرون نهاية شهر كي يستلموا "هبة مالية" قطرية، مع حالة "غربة مركبة" داخل القطاع وخارجه، أنتجت خيار الموت غرقا عن الموت جوعا، حركة "تهجير – تشريد" داخلية في ظل هدم بيوت لم تجد من يمنحها بالا، ما دام مسؤولي الحكم وعناصر الولاء ليسوا متأثرين بها.

وتستبدل أولوية القضايا الاقتصادية جدول أعمال المواطن الفلسطيني بديلا للقضايا الوطنية، لتمثل علامة استفهام كبيرة، رغم ما يمر به من حالة معيشية لكنها لم تصل الى تلك السنوات التي عاشها الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس وقطاع غزة، خلال المواجهة الكبرى من 2000 – 2004، وحالة تدمير الكيانية الوطنية لإنهاء "حلم تأسيس دولة الوطن الغائبة"، لفتح الباب لتطبيق المشروع الشاروني بفصل جناحي الوطن، وهو ما نجح نجاحا غير متوقع أبدا من مهندسيه بعد انتخابات 2006 ثم انقلاب 2007، والذي يتجه راهنا لتعزيز الانفصالية الشاملة وتطوير النتوء الكياني الى ما يشبه "دولة غزة".

اشغال المواطن الفلسطيني بالمسألة الحياتية على حساب القضية الوطنية ترتيبا، هو جزء من المخطط العام لتمرير مشروع التهويد في الضفة والقدس والبديل الكياني في قطاع غزة، وهي سياسة يبدو أن السلطة الفلسطينية باتت شريكة بها، من جراء سياسيات تفتح الباب واسعا لحالة من "تمرد الوعي" والانتقال من العام الى الخاص، في ظل ممارسات لا تمنح المواطن "حصانة كافية".

وتلك هي السياسة التي تحاول تمريرها حكومات العدو وأجهزته الأمنية، اتفاقا مع الخطة الأمريكية، والتي تجاوبت معها الرسمية الفلسطينية، باستبدال السياسي بالاقتصادي، وبدلا من تحصين المشروع الكياني العام، بدأت عملية "تحسين مستوى الحياة في ظل سلطات الاحتلال"، والانتقال معن احتلال دموي الى احتلال دموي محسن ببعض المشاريع التجارية، ما بدأ يترك بصمته على وعي المواطن، والذي لا ذنب له مطلقا فيما بات يراه أولوية مع حالة انحدارية سياسية لا مثيل لها، تتعايش مع حدود الانفصالية السياسية والانتكاسية الوطنية.

وبالتأكيد، ليس مفاجأة أبدا، ان يكون الفساد ثانيا في قضايا الاهتمام العالم للمواطن الفلسطيني، فتلك مسألة تتوافق والواقع القائم في ظل حالة انتشار سرطاني لتلك "الآفة"، التي لا تجد لها علاجا سوى بيانات تصيب من يقرأها بضحك هستيري، في ظل غياب مطلق للأجهزة الرقابية سوى أن يراقب المتهم ذاته من الاتهام.

ولكن، ما يثير "الصداع الوطني"، ان تكون قناعة المواطن بوجود فساد في الجهاز القضائي، والذي يفترض أنه "الجدار الواقي" في ظل غياب المؤسسات

التشريعية والرقابية، فأن يكون ذلك الجهاز فاسد فذلك مؤشر أن "الفساد" وصل الى منطقة "نخاع السلطة" ذاتها.

بعيدا عن مدى دقة النسب التي أوردها الاستطلاع حول أولويات المواطن الفلسطيني، لكنه بالتأكيد وضعها على طاولة البحث مما تمثله من رسائل صادمة وطنيا، وخطرا سياسيا حقيقيا على "الوعي العام" في مرحلة مواجهة العدو الفاشي المتسارع لتدمير الكيانية الوطنية في فلسطين.

رسائل استطلاع نوفمبر لا تقل خطورة عن رسائل "الإرهاب اليهودي" حول المشروع الوطني الفلسطيني...الصمت عليها دون محاصرتها سيكون شراكة مع عدو بدأ في الاعتقاد أنه اقترب من تحقيق حلمه!

ملاحظة: أمريكا اهانت روح الشهيدة "جنى" رغم مكذبة أسفها الساذج، بعدما قالت على الطرفين وقف "التصعيد"..وقاحة غريبة ان تعتبر شعب تحت الاحتلال من حقه ضرب المحتلين بالأحذية والرصاص زيه زي الغزاة..هاي هي واشنطن يا "منتظرين الوهم"!

تنويه خاص: من طرائف الكلام، ما قاله رئيس حماس بأنهم لن يسمحوا بتغيير الوضع القائم في القدس، خاصة ان "سيفهم" لم يغمد...طبعا كلامه زي كلام الأمريكان اللي أصلا هم غيروا الوضع القائم...يا ريت هنية يسأل شو "الوضع القائم" اللي حضرته حابب يبقى كما هو...عشان ما يكون التهديد "فشنك جدا"!

إسرائيل ما بعد "عباس"..والترويج السياسي المبكر لـ"حماس"!

كتب حسن عصفور/ في ثابت دائم بالمشهد السياسي – الأمني، تصدر شعبة استخبارات جيش الاحتلال "أمان" تقريرا سنويا نهاية العام، حول أبرز التهديدات أو المخاطر التي يمكن أن تواجه دولة الكيان، ولا يتم الاحتفاظ بها "سرا" تحت كثيرا من تبريرات السذاجة المنتشرة في بعض بلاد العرب، والتي غالبها لا تجتهد لبحث ما سيكون أمنا وسياسة، سوى ما يتعلق بالحكم والحاكم.

تقرير العام القادم، تميز بخروج إيران من بند الخطر الأول، الى خطر لاحق، مع تقدم الحرب في أوكرانيا، وما سينتج عنها من تطورات ستترك أثرا كبيرا على "النظام العالمي"، ومنها كسر القطبية الأحادية التي سيطرت على الكونية السياسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المنظومة الاشتراكية، مع اهتمام التقرير بمكانة الصين المتصاعدة ودورها.

ومن بين الأخطار التي تطرق لها "التقرير الإسرائيلي"، المشهد الفلسطيني، وحمل ما يمكن اعتباره "مفاجأة سياسية"، لم يسبق أن أشارت لها دراسة أو موقف علني من داخل الكيان العنصري، خاص بحركة حماس.

التقرير، ولأول مرة منذ انقلاب يونيو 2007، تعامل مع الضفة وقطاع غزة كوحدة واحدة في التقييم، ضمن ذات الدائرة لمخاطر ممكنة، وذلك أول مؤشر يحمل "بعدا" خاصا في المستقبل القادم، ومنه يشتق نظرة الجهاز الأمني الاستراتيجية للمشهد العام.

في تناوله لمكانة السلطة، كان غياب عباس عنصرا مركزيا في الرؤية القادمة، وربطها بتنامي العمليات العسكرية وانتشار ظاهرة "المسميات المسلحة"، خارج الإطار الرسمي، يشير إلى ان "غياب عباس" سيترافق معه "غياب السلطة المركزية"، وقدرتها على مواجهة التطورات التي قد تأخذ ابعادا من "فوضى مسلحة"، دون أن يحدد تفاصيل الى حين نشر كامل التقرير، وترك العديد لوسائل إعلامهم العبري تفسيرا وتوضيحا عنوانه "الفوضى".

الحديث بسلبية واضحة، وتجاهل الدور الأمني للسلطة في الضفة ومنها التعاون الثنائي، يقابله حديث بـ "إيجابية فريدة" عن حركة حماس وحكمها في قطاع غزة، وتلك سابقة أولى منذ سيطرتها على الحكم عبر انقلاب يونيو 2007.

التقرير الأمني الإسرائيلي أشاد بتجربة "حكم حماس" في قطاع غزة، التي "تحاول تقديم نفسها على أنها عنوان حكومي حقيقي، وليس مجرد منظمة مسلحة"، كما ينطبق ذلك على حاكمها العام يحيى السنوار "الذي يحاول مؤخرًا، بناء صورة لرجل دولة، وليس مجرد مقاتل...".

وبعيدا عن "صوابية" أو "لا صوابية" الوصف لحكم حماس من واقع الحال الراهن، ومعرفة أهل القطاع الحقيقية بابتعاد ذلك عن الصواب، فالإشارة لا تخلو أبدا من "مؤشرات سياسية" واضحة، بنقل العلاقة بين دولة الكيان وسلطة حماس من "نفق السرية" وعقد الصفقات الثنائية، التي تم الكشف عنها مرات، أو عبر وسيط وطرف ثالث، الى العلنية، والتمهيد بتقديمها داخل الكيان (وليس فقط المؤسسة الأمنية) بأنها "عنوان دولة" وليست حركة عسكرية بما يرافقها أوصافا متلاحقة.

أهمية ما تم نشره، لا يأتي فقط بالنصوص التي تناولها، بل من الجهة التي أشارت له، فهي مؤسسة أمنية مرتبطة بجهاز المؤسسة العام، كجزء من جيش الكيان، وليست مركزا بحثيا، او معهد مدني يضم باحثين لهم رؤية خاصة، بل هو "تقييم استراتيجي" للمرحلة القادمة، من الجهاز الأمني البحثي الأهم في دولة الكيان.

استباق مرحلة ما بعد عباس، وأحداث العام القادم، تنقل العلاقة بين دولة الاحتلال وحركة حماس الى مرتبة "علنية" جديدة، وتمهيدا لقبولها كـ "عنوان حكم حقيقي" ليس في غزة فحسب، بل في الضفة الغربية، بديلا للسلطة الفلسطينية وحركة فتح، او "الشريك القوي" معها.

"التبشير الأمني الإسرائيلي" لمكانة حماس وقيادتها، ليس موقفا في مقال رأي لسياسي، او لصحفي إسرائيلي سبق أن طالب علانية باعتبار حماس "ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني"، بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، وساق بعضا من مؤشرات "التقرير الأمني" الأهم في دولة الكيان.

ربط "الفوضى المسلحة" مع انتشار المسميات المسلحة في الضفة، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية في السيطرة عليها، مقابل سيطرة حماس المطلقة على "المشهد الأمني" في قطاع غزة، وانتهاء عصر "التشوش الأمني"، بما فيها قضية إطلاق الصواريخ، مع ان قيمتها السياسية تساوي صفر، ووقف كل مظاهر التحرك الشعبي عند مناطق السياج الفاصل، رغم الانتهاكات اليومية لجيش الاحتلال ضد سكان شرق قطاع غزة، من رفح الى بيت حانون، دون رمي حجر عليه، يمثل القاعدة المركزية التي تهم دولة الكيان وجيشها ومؤسستها الأمنية.

"سيطرة حماس المطلقة" على أي عمل ضد دولة الكيان وجيشها الاحتلالي والانتهاكات التي لا تتوقف تخريبا وتدميرا لمزارع مواطني طول السياج، وحركية مواقفها السياسية، تحت "تبريرات مختلفة" يمنحها "أفضلية" عن حركة فتح وسلطتها، لتصبح هي "عنوان الحكم" ما بعد عباس بشكل أو بآخر في "افضليات الخيار الإسرائيلي" الرافض كليا لإقامة دولة فلسطينية، ويبحث عن "شراكة سياسية لمحميات بالضفة ونتوء كياني في قطاع غزة".

تقرير المؤسسة الأمنية لدولة الاحتلال، رسالة سياسية مبكرة وليست جرس إنذار مبكر، فالأمر تجاوز ذلك، وإعلان مثل ذلك التقييم لم يأت رد فعل على حدث ما، بل نتاج تقييم شامل لسلوك خلال سنوات، ليصل ال ذلك "الانقلاب الشامل" باختيار حركة حماس.

إسرائيل تختار "شريكها السياسي" ما بعد عباس، رغم كل ما التزم به منذ 2005، بل وأوقف كل الخطوات التي أعلنها في خطابه الهام سبتمبر 2022، واكتفى بين حين وآخر بالتحذير أنه لن يبقى ساكتا، رغم انه مستمر بالسكوت جدا.

رسالة الجهاز الأمني الإسرائيلي، تستحق من حركة فتح التي تحتفل بذكرى انطلاقتها في الفاتح من يناير، ان "تقف وتفكر"..هل يكون العام القادم نهاية مرحلة سياسية تاريخية لها..أم بداية انطلاقة كفاحية جديدة"..تلك هي المسألة ولا غيرها!

ملاحظة: يعيش اليهود داخل الكيان وخارجه "رعبا" من "حكم الشريعة" والتمييز العنصري الجديد بين متدين ولا متدين في حكومة نتنياهو..يهود أمريكا قرروا بعد هيك منع أي من تلك الحكومة من زيارة مناطقهم..ومن يأتي سيلاحقونه "زنقة زنقة"..وياما حنشوف لسه!

تنويه خاص: تصريحات المسؤول الروسي "ميدفديف" حول حرب نووية..تصادفت بشكل غريب بعد زيارته للصين..الي هي كمان سارعت، وشكله بالصدفة كمان، من عملياتها العسكرية حول تايوان..معقول الصدفة تقود لشي حرب عالمية وبالصدفة كمان..الصراحة مش مستبعدة خالص!

اعدام الطفلة جنى..هدية الفاشيين الى المبعوثة الأممية والرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ استقبلت دولة الكيان العنصري، وجيشها الفاشي قدوم السيدة فيرجينيا غامبا، المبعوثة الخاصة من الأمم المتحدة، المكلفة بالتحقيق في قتل جيش الاحتلال الأطفال الفلسطينيين، ضمن التقرير السنوي حول مهاجمة الأطفال فيما تسمى "مناطق النزاع"، بعملية اعدام الطفلة جنى زكارنة (16) في مخيم جنين، فجر يوم الاثنين 12 ديسمبر 2022.

اعدام جنى يرفع رقم الأطفال الذين اعدمهم جيش الفاشية اليهودية الى ما يقارب الـ 50 طفلا منذ بداية العام الراهن، بعيدا عن عدد الجرحى ومن هم خلف القضبان اعتقالا.

ما أقدمت عليه قوات الاحتلال بجريمة حرب اعدام جنى، سيمر كما مرت جرائم حرب سابقة، وآخرها عمليات الاعدام الميدانية في حوارة نابلس ورام الله، والتي أثارت موجة "غضب كلامي" مؤقت، واجهتها دولة العدو القومي، بحملة استخفاف، بل أنها سجلت "غضبها" على كل من "تبرم" حزنا من اعدام على الهواء، خاصة الشاب عمار مفلح.

سلوك دولة الاحتلال الاحلالي، بعد جريمة حربها في نابلس، من رد فعل استخفافي، ساندتها الإدارة الأمريكية بفريقها اليهودي داخل وزارة الخارجية، انعكاس للاستهتار العام الذي تبديه للمؤسسات العالمية، ودول الغرب التي لا تنام مع جرح أي "شخص يهودي"، وليس مقتل طفلة فقط لأنها ابنة عائلة فلسطينية.

هل ستُقدم المبعوثة الأممية القادمة للتحقيق في جرائم دولة الكيان العنصري، اعدام الطفلة جنى زكارنة بيد الجيش الفاشي، كوثيقة اثبات تضاف لما سبقها في مقتل 50 طفلا آخرين خلال عام 2022، دون العودة لما سبقه من جرائم بينها 69 طفل خلال حرب مايو 2021 على قطاع غزة، ام أنها ستخضع لابتزاز أمريكا وليس تل أبيب، بالذهاب الى مسألة "التحقيق" للتأكد من قتل الطفلة جنى.

بالتأكيد، من يقف مشجعا لاستمرار تلك الجرائم الميدانية اليومية، سلوك الرسمية الفلسطينية التي تقف وكأنها، طرف غير ذي صلة بما يجري في أرض فلسطين،

بل أنها تواصل جريمة "التنسيق الأمني"، والتي كان يجب أن تتوقف فورا بعد اعدام الطفل عمار مفلح على الهواء، في جريمة حرب هزت ضمير من لا يهتز.

نعم، سلوك الرسمية الفلسطينية في مواجهة جرائم الحرب اليومية، وعمليات الاعدامات على الهواء، هي عامل مكمل لما تقوم به دولة العدو، لأنها لم تتصرف بصفتها ممثلا شرعيا للفلسطيني، رغم ما لديها من أدوات قوة قادرة أن تربك كل أركان المشروع المعادي، لو قررت حقا أن تواجه ما يحدث من فاشية متنامية، ستكون أكثر جرما مع تولي حكومة "التحالف الإرهابي الرباعي".

لن تقيم دولة الفاشية اليهودية وزنا، ولا أهمية لكل بيانات الرسمية الفلسطينية، التي تشكو ليلا ونهارا، وصراخ رئيسها في كل منتدى يتاح له الكلام، شاكيا باكيا، فكل ذلك ينتهي مع جريمة جديدة، لتعاد كرة الصراخ والعويل ووصف المشهد، وإن زاد منسوب الغضب يطالبون العالم بالعمل، وهم "قاعدون" في مقراتهم يتفرجون.

على الرئيس عباس ان يقف، اليوم وليس الغد، ويعلن بشكل واضح ودون أي لعثمة:

أمنيا

* وقف كل مظاهر التنسيق الأمني مع الجيش الفاشي.

* اعتبار قوات جيش العدو هدفا وطنيا مشروعا، ومن حق كل فلسطيني إطلاق الرصاص على أي من جنوده الغزاة وفرقه الإرهابية الاستيطانية.

* الدعوة الى تعبئة وطنية شعبية عامة، كجزء من خطة المواجهة الشاملة.

* اصدار الأوامر المحددة لقوات الأجهزة الأمنية بالمشاركة العسكرية لمواجهة كل عملية اقتحام لجيش الفاشية الجديدة.

سياسيا

* تعليق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان.

* منح اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الضوء الأخضر للبداء في وضع آلية الانتقال من "سلطة" الى "دولة".

* رفع قوائم الإرهاب اليهودي الى الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤسسات العالمية ذات الصلة.

* اعلان الرئيس عباس أنه لن يتعامل مع حكومة الرباعي الفاشي، وسيتم تعليق كل أشكال الاتصال معها.

* اكمال عمليات رفع جرائم الحرب الى "الجنائية الدولية" بشكل حقيقي مش كلام...والمسارعة في تشكيل "لجنة وطنية" خاصة بذلك.

اقتصاديا

* الذهاب الحقيقي لتطبيق قرارات المقاطعة التي سبق أن تم اتخاذها منذ زمن.

* منع دخول كل بضائعة لها مثيل في السوق الفلسطيني.

خطوات سريعة يمكن للرئيس عباس ان يقوم بها فورا، لو حقا يريد بحثا لمواجهة عدو، والانتقال من مرحلة "الشاكي" الى مرحلة "الفاعل".

دون خطوات عملية من الرسمية الفلسطينية لصفع الفاشية اليهودية...يصبح الأمر تحت بند "الشبهة الوطنية" التي تستوجب المساءلة الوطنية.

ملاحظة: من باب احترام وعي الفلسطينيين وأنهم شعب مش بليد ولا غبي..يا ريت توقفوا مسلسل المسخرة ولقاءات الضرر السمعي المعروفة باسم "لقاءات مصالحة".. الصراحة انها صارت "لقاءات معاهرة".

تنويه خاص: واضح أنه حركة حماس فقدت كل حس بكوارث الناس وفقرهم غير العادي.. تواصل استعراضاتها وبهرجتها وكأن الحياة في غزة "عال العال".. مش الناس تنتظر أخر الشهر يا "غوث العمادي"..يا "غوث الوكالة"..بفضلكم صار أهل غزة متسولين..بعض من خجل رغم أنه مفقود!

اعدام ناصر أبو حميد..جريمة حرب لا يجب ان تصبح رقما مضافا!

كتب حسن عصفور/ خلال المواجهة الكبرى 2000 – 2004، التي حاولت دولة العدو القومي من خلالها تدمير الكيانية الفلسطينية الأولى فوق أرض فلسطين، والخلاص من رمزها التاريخي قائد الوطنية المعاصرة ياسر عرفات، جاء خبر اعتقال الشاب ناصر أبو حميد 2002، ليلتحق بكوكبة من أبناء الثورة الذين كانوا "جدار الحماية الأول"، مع قوات الأمن الفلسطيني في مواجهة حرب باراك – شارون العدوانية.

وبعد عشرين عاما، من الاعتقال، أعلن صباح يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2022 عن رحيل الشاب الذي بات رمزا ليس للأسير فحسب، بل لصناعة القيمة الوطنية داخل غستابو الكيان العنصري، بمرض تمكن من جسده لم يستطع قهره، كما قهر عدو الشعب بصمود خاص، الذي كان ينتظر لحظة بلحظة أن يتخلص من "رمزية ابن مخيم"، رغم انه بين جدران معتقله، لكنه لم يكسر روحه الثورية، روح الفلسطيني الذي لم تهزمه الفاشية اليهودية طوال سنوات الغياب القهري.

لنقف قليلا، كيف أن هذا الجسد الذي تمكن منه مرض خبيث لم يبق خليه منه دون نهشها، أصرت حكومة الفاشيين ألا تسمح له بالموت فوق سريره، منعت لحظات وداع عينيه وروحه النابضة بجبروت خاص، ان تقول "سلاما" لغرفته وكتبه وملابسه، ان يقبل أمه "تلك الفلسطينية" فخر الوطن، منع ناصر الخروج الى الموت من سريره ليقول وداعا لشوارع المخيم التي عرفته وعرفها، منع ناصر من الخروج قبل الرحيل بساعات.

وكل ما كان من "إنسانية مجرمي حرب العصر"، أن تأتي "أم ناصر" اليه لتكحل بعينيها لحظات الكرامة التي يختزنها جسد الفتى، الذي بات قائدا دون ضجيج الكلام...دقائق قبل الرحيل ذهبت لتطبع قبلة "الوداع الأبدي" لجسده، فروحه ستبقى حاضرة ما حضرت الحياة.

جريمة حرب ارتكبتها قوات الفاشية اليهودية باغتيال ناصر أبو حميد، المريض بمرض خبيث، برفضها الإفراج عنه، لا يجب ان تقف عن بيان نعي وإدانة ووعيد بات تكراره فارغا فراغ عقول الكثير من المدعين بتمثيل شعب من طراز مختلف...

ما كان من رفض وإصرار العدو على الرفض ألا يخرج للموت في ضوء المخيم والبيت الذي شرب منه قيمة أن لا تموت "خنوعا"، لا يجب أن تنتهي بكلمات فاقدة حرارة الانتماء الوطني، ينتهي مفعولها بعد أخر حبة تراب يتم وضعها على مكان "الخلود الأبدي" لجسد ناصر.

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد، تستحق ان يخرج الرئيس محمود عباس دون غيره، ليتحدث عما يجب أن يكون ردا فاعلا، خطوات تمثل بعضا من "كبرياء الوطنية الفلسطينية"، وأن يبدأ بصفع عدو لم يقم لكلماته وزنا بإفراج عن " حي ميت"، فقط ليذهب الى رحلة الخلود من بيته وليس من زنزانته.

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد، ليس خبرا مضافا تنتهي بانتهاء أيام "حداد" و"اضراب"، ثم نبدأ رحلة انتظار جديد جرائم حربهم، وكأن الفلسطيني أصبح رقما وليس فاعلا، والقيمة الإنسانية فقدت قيمتها الحق.

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد، إن مرت دون "تدفيع الثمن"، سيصبح كل شيء مباحا رخيصا للعدو، ولن يكون قيمة واحتراما لأي مسميات ترافق الأشخاص، القابا ستكون صفات للسخرية وليس للتقدير.

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد، الصمت عليها رسالة لفريق التحالف الفاشي اليهودي بقيادة نتنياهو بن غفير سموتريتش، ان يفعلوا كل ما يحلوا لهم استباحة المقدس الوطني والديني.

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد، الصمت عليها دون "تدفيع الثمن" هي رسالة عبور الفاشية للمسجد الأقصى وتدنيسه رغم كل بيانات الدجل العام.

هل ستصمت فتح "أم الجماهير" على اعدام أحد قادتها، الذي اختارها طريقا لرفع راية الوطن قضية ومعلما..ومن بابها قاتل عدو انتقم منه حتى ثواني الفراق الأبدي..تلك هي المسألة التي تستحق فعلا وليس نعيا!

جريمة حرب اعدام ناصر أبو حميد ستكون معيارا لقياس جديد في المشهد الوطني العالم.

ملاحظة: الفلسطيني خال من الزيف بشير نافع، الذي ذهب في تفجير غادر، أخبرني يوم اعتقال ناصر، خسرنا شخص مختلف..خسرنا فدائي كما عرفناهم

في الميدان مش في الورق ...سلام لروحك يا بشير..فناصر قادم لك لم يكسره معتقل ومرض واستمر رافعا رأس الوطنية الفلسطينية الى حيث تستحق مكانتها!

تنويه خاص: يستحق ناصر أبو حميد أن يكون وداع جثمانه الأخير في موكب رسمي عسكري يتقدمه الرئيس محمود عباس وكل من يحمل مسمى رسمي قبل فصائلي..سيكون شرف لكم أنكم شاركتم في موكب وداعه الأخير.

الرئيس عباس.."التذاكي السياسي" ليس "سلاحا ذكيا" في مواجهة "الفاشية اليهودية"!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة مطولة مع قناة "العربية"، خرج الرئيس محمود عباس بسلسلة من "التصريحات" تحمل كثيرا من الاستهجان الوطني، شكلا ومضمونا، وكأنها خارج مسار الأحداث اليومية التي تعيشها أرض فلسطين، وما جرى من انتخابات في دولة الاغتصاب والاحتلال الاحلالي.

* وللتذكير، أن عدد شهداء فلسطين هذا العام 2022، وقبل نهايته، بلغ ما يقارب 210 شهيدا، لحركة فتح النصيب الكبير من بين "شهداء الوطن"، الى جانب مئات أسرى وجرحى، أي حسابيا لا يمر يوم يشرق على أرض الدولة الوطنية دون شهيد.

* وللتذكير، فإن الرئيس محمود عباس ليس رئيسا لمنظمة ودولة وسلطة فقط، ولا قائدا عاما أو أعلى لا فرق للقوات المسلحة فحسب، بل هو أيضا رئيسا لحركة فتح، التي لا تقف "محايدة" أبدا في المواجهة الوطنية المتصاعدة ضد جيش الفاشي وجرائم حرب اليومية.

* وأيضا للتذكير، ما جرى في دولة الكيان، أنتج تحالفا فاشيا يهوديا أصاب غالبية "يهود العالم" برعب مما سيكون منتجا على مستقبل "الكيان" الذي رأوه منذ 1948، وصل من البعض مطالبة إدارة أمريكا بعدم تصدير السلاح لها في ظل ما سيكون حكومة فاشية إرهابية، وآخرين أعلنوا وقفهم دعمها لإسرائيل

لأنها ليست التي أرادوها، ومعهم تحذيرات للمرة الأولى من قادة أمن وساسة في الكيان من خطر نشوب حرب أهليه، بعد وصول الفاشيون الى الحكم، بل أن أحد قادة جيشهم قال "المجرمون يحكمون".

* وللتذكير أيضا، أن قادة المستوطنين الإرهابيين باتوا شركاء مؤثرين في الحكم القادم، ومسؤولين مباشرة عن رسم المشهد الاحتلالي في الضفة والقدس، وبات رمزي الإرهاب اليهودي، بن غفير وسموتريتش هما "واجهة حكومة الكيان" في الضفة والقدس، ومن سيقرر سياسته نحو الفلسطينيين.

* وأيضا للتذكير، مرجعية دولة الكيان الرسمية للضفة والقدس، هما من أعداء الفلسطيني وليس الاتفاق مع الفلسطيني، بل أن أحدهم خرج يرقص فرحا يوم اغتيال اسحق رابين، موقع اتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو" عام 1993.

* وللتذكير أيضا، فإن كل مكونات التحالف الرباعي الفاشي المستحدث، ضد منظمة التحرير والسلطة، وأعداء واضحين لاتفاق أوسلو، ولا يعترفون بأي من عناصره، وعليه لا يقيمون وزنا للمكون السياسي القائم تحت مسمى "السلطة الفلسطينية".

* وللتذكير أيضا، فإن التحالف الثلاثي ونصف" الذي خسر الانتخابات لم يعترف بوجود سياسي للرئيس محمود عباس، وخلال فترة الحكم لم يحدث أي تواصل بينهم على الإطلاق، وحصروا العلاقة فيما يخدم مصلحة كيانهم فقط، وعمليا بلا مقابل حقيقي يوازي الخدمة الثمينة، المعروفة باسم "التنسيق الأمني"، فهل يُنتظر من الأكثر كراهية وحقدا وفاشية وجرما سياسيا أن يكونوا أكثر "ودا" مع الرئيس والسلطة.

لذا، كانت مقابلة الرئيس عباس وما قاله فيها، بمثابة "صدمة سياسية"، وكأنه لم ير تلك العناصر، وغيرها تفاصيل بلا نهاية منذ عام 2005، وكل ما وعدوه بها، هم وأمريكا، الجدار الحامي أمنيا، عسكريا وسياسيا للدولة الفاشية اليهودية، أنتج مصائب بلا نهاية للقضية الوطنية.

** كيف يمكن لرئيس دولة فلسطين، الحديث عن نتنياهو وتحالفه القادم، بلغة "الشريك"، وسيقوم بالتعامل معه، في ظل ما تم إعلانه فقط ضمن اتفاقات

التحالف الفاشي وتعيين أصحاب "الضم القانوني" لمستوطنات الضفة والقدس" الى الكيان، عبر قوانين متعددة الأغراض، كواجهة للكيان في "العلاقة المقابلة" للفلسطينيين.

** كيف يمكن للرئيس عباس، ان يتحدث عن العلاقة بشكل طبيعي مع حكومة فاشية تنكر وجود الفلسطيني السياسي، ولا ترى سوى مواطنين بلا حقوق ليس في الضفة والقدس، بل في داخل فلسطين التاريخية؟

** كيف يمكن للرئيس عباس، ان يتحدث عن وجود اتفاق مع حكومة فاشية مكونها من اغتال الاتفاق، لا تعترف به من حيث المبدأ، بل لا تعترف أن الضفة الغربية هي أرض فلسطينية وفقا لنص المادة الرابعة من اتفاق إعلان المبادئ 1993، وما يعرف بالولاية، ولعل المستشار القانوني للرئيس عباس يمكنه ان يعيد قراءة تلك المادة، ويخبر الرئيس بها.

** كيف يمكن للرئيس عباس، ان يتحدث عن اتفاق بينه وبين تلك الحكومة التي تعتبر منظمة التحرير موقع الاتفاق فصيلا إرهابيا، بل أنها قدمت مشروعا للكنيست باعتبار السلطة الفلسطينية "كيانا معاديا" يعاقب من يرفع علمها بالسجن والغرامة.

** كيف يمكن للرئيس عباس، ان يتحدث عن اتفاق بينه وبين التحالف الفاشي الرباعي، وأول بنود تشكيل الحكومة التراجع عن "تفاهم إعادة الانتشار" عام 2004 من محافظة جنين، ليفتح الباب لعمليات ضم تلك المنطقة.

** كيف يمكن للرئيس محمود عباس، أن يتحدث عن استمرار "التنسيق الأمني" مع قوى الفاشية التي ترى ان "الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت"، وبدأت تطبيقه علانية وليس سرا كما كان في سابق الزمن، عمليات اعدام أجبرت الصامتين دوليا على الكلام، بعد جريمة حرب تنفيذ الإعدام الحي العلني للفتى عمار مفلح في حوارة نابلس، والشاب راني أبو علي في رام الله. ..وآخرين.

** كيف يمكن للرئيس عباس، ان يتحدث عن تنسيق أمني وسط جرائم حرب يومية ضحيتها جزء منهم أبناء حركة فتح التي هو رئيسها- بل يتصل بين حين

وآخر معزيا أهل الشهداء، دون ان يتذكر أن كل معلومة تقدم عبر قناة التنسيق تلك هي مساهمة في عملية اغتيال لفلسطيني فردا وقضية.

** كيف يمكن للرئيس عباس، نسيان أن دول أوروبا علقت بعض أشكال "التنسيق الأمني" جراء تطورات المشهد في الكيان.

** كيف للرئيس محمود عباس، ان يتحدث عن فواصل الفعل الوطني الغاضب ضد العدو الغاصب، وهو الذي تحدث في مقر الأمم المتحدة عن جرائم حرب ضد الفلسطيني فاقت بعددها أي جرائم من دولة أخرى...

** كيف تجاهل الرئيس محمود عباس في المقابلة كليا ما تحدث عنه من خريطة طريق عرضها للخروج من نفق الأزمة السياسية الكبرى، ومحاولة العدو الفاشي ضرب جوهر المشروع الوطني، بالذهاب نحو تجسيد دولة فلسطين، وفقا لقرارات الشرعيتين الفلسطينية والدولية.

مقابلة الرئيس عباس تبدو كأنها "حالة ارتعاش سياسي مبكر" أمام التحالف الفاشي"، ورسالة غير مبشرة للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس محمود عباس، "التذاكي السياسي ليس سلاحا ذكيا لمواجهة الفاشية اليهودية بقيادة نتنياهو"!

ملاحظة: كما اليوم 1987، أقدمت قوات العدو الاحتلالي على اغتيال 4 من عمال جباليا..جريمة أطلقت شرارة الانتفاضة الوطنية الكبرى ضد العدو القومي، التي سجلها التاريخ كأطول وأوسع المواجهات منذ النكبة الكبرى..انتفاضة رسمت طريق مسار الاستقلال الكياني لدولة فلسطين فوق أرض فلسطين..وإن تأخر زمنها..لكنه لن يطول!

تنويه خاص: في حركة تبدو "مفاجأة"..أقدمت حركة حماس على ارسال رسالة "تحذيرية" الى 50 سفارة وقنصلية أجنبية..مش مهم شو المكتوب فيها صدق أم تهويش..الأهم أنها رسميا باتت تتصرف كـ "دولة" مستقلة مع وصول صاحب "الشنط المالية" نتنياهو..شكلها بتقدم الجمعة عشان السبت!

المنتخب المغربي..هزم "التمثيل المشرف" ..و"رسمية التطبيع"!

كتب حسن عصفور/ قد لا يكون الأمر مستغربا أبدا، أن يفرح ما يقارب نصف مليار عربي لحظة تسجيل أخر ضربة جزاء للمنتخب المغربي في مرمى المنتخب الإسباني، لحظة انتصارية فجرت مشاعر كسرت قيود التقاليد المعتادة عن العرب مشاهدين مباريات كأس العالم.

لحظة فوز المنتخب المغرب منحت الانسان العربي بعضا من فخر وافتخار في آن، بأن الأمر لم الفوز الكروي في المسابقة الأهم عالميا لم يعد خارج "النص"، وإن حمل بعضا مما يسمى تقليديا بعالم "المفاجآت"، وحقيقة الأمر أن المفاجأة هي في كسر الثقافة السائدة، بعدم القدرة على الذهاب أبعد مما كان منذ انطلاقة تلك المسابقة الكونية عام 1930 في الأورغواي، رغم مواهب أنجبتها بلادنا من محيطها الى خليجها.

فوز المنتخب المغربي بهزيمة منتخب إسبانيا، أكمل مسلسل فعل الحضور العربي، والذي كان هو الأفضل منذ المشاركات، بفوز فرقنا على منتخبات خارج الحسابات، خاصة المنتخب السعودي وهزيمة الارجنتين، ففوز تونس على فرنسا، تأكيدا، وما تركه أثرا معنويا على شعوب الأمة التي أصابها حالة "تكلس" من انتظار فرح عام، واكتفت في سنواتها البحث عن "جزئيات الفرح".

فوز المنتخب المغربي، سيترك اثرا جوهريا على كيفية التعامل الرسمي العربي لاحقا مع الرياضة وخاصة كرة القدم، بما حققته من قوة دفع إيجابية ليس بمباراة رياضية، بل بما أكدته عمق الانتماء العروبي وكسر حواجز "الفئوية القطرية"، وأعادت الاعتبار لمقولة من المحيط الهادر الى الخليج الثائر حضورا وألقا، مع تغيير مظهرها، ولعل فرحة شعب الجزائر الشقيق بذلك الفوز نموذجا لقيمة الحدث الذي سجله منتخب المغرب.

ولعل القيمة التي ستبقى حاضرة، ان المنتخب المغربي، كسر المعادلة التاريخية التي عاشت مع الحضور العربي في مباريات كأس العالم، كما الفعاليات الدولية الأخرى، ما عرف بتعبير "التمثيل المشرف"، مقولة تم اختراعها لتبرير العجز وعدم القدرة على التطور والانطلاقة نحو حضور فاعل مؤثر، رغم ان أدوات

العمل لم تغب، بل هناك من الأسماء الرياضة العربية من أبرز أسماء الرياضيين عالميا، ومواهب منتشرة بشكل واسع.

فوز المنتخب المغربي، وضع نهاية موضوعية لثقافة تبرير الهزيمة الرياضية، غير المبررة ابدا، سوى بقصور أنظمة في توفير الممكن المطلوب، وتلك بداية مع مكاسب انتصارات لم تكتمل رياضيا في المنتخبات العربية، التي سجلت حضورا فاق تعبير "المشرف" فبات الفاعل المفيد.

وتأكيدا للقيمة الكبرى للحدث الرياضي في الشقيقة قطر، ان مسار التفاعل الشعبي مع مباريات كأس العالم كانت فلسطين القضية الوطنية، الحاضر الأبرز في كل جزئيات المناسبة، بل أن كمية الأهداف السياسية التي سجلتها الجماهير العربية، من مشرقها الى مغربها، فاقت الممكن والمترجى بأن يكون، ليس فقط رفعا لراية قضية ووطن، بل فيما طارد حضور دولة العدو، إعلاما من مقاطعة ومحاصرة ومطاردة، احالتهم الى "منبوذين"، ووضعتهم في مكانهم المفترض أن يكون.

وكانت لحظة الفوز السياسي الأهم، عندما نزل المنتخب المغربي رافعا علم فلسطين فرحا بنصر أسموه تاريخي، ليؤكد أن فلسطين هي تاريخ الثقافة القومية، لا يمكن لأي كان إزاحتها من وعي الانسان العربي، أي كانت محاولات تعتيمها بأشكال مختلفة.

فوز منتخب المغرب ..هزم ثقافة "التمثيل المشرف" الانهزامية رياضيا...وهزم بشكل صارخ "رسمية التطبيع" مع كيان لا يستحق سوى أن يكون "منبوذا"..فوز لثقافة الوعي العروبي أن فلسطين كانت هي فلسطين ولن تكون غيرها!

ملاحظة: من طرائف ما بعد الفوز المغربي ان البعض رآه "فتحا أندلسيا" في عالم الرياضة..تعبير فتح باب بعضا من فخر بالتاريخ الذي فقد كثيرا من ظله...حلوة الفرحة!

تنويه خاص: بيان "ثوري فتح" في ختام دورته، خيب "الظن الوطني جدا"، لجأ الى التعابير الإنشائية هروبا من تحديد موقف سياسي...بيان بيقول لا تنتظروا

خروجا عن "الرتابة السائدة"..ومش كاسرين معادلة ما بعد 2005...بيان لا يليق بـ "أم الجماهير" لا روحا ولا نصا!

الى الرئيس عباس: مهرجان "فتح" الاستعراضي لا ضرورة وطنية له!

كتب حسن عصفور/ بشكل استفزازي للمشاعر الوطنية والإنسانية، أقامت فصائل فلسطينية، الشعبية وحماس، وقادما فتح، مهرجانات استعراضية تحاول من خلالها تقديم لوحة لشعبيتها، أو قدرتها على حشد ما يمكنها حشده، في صراع التأكيد على "الذات الحزبوية" دون أي مسؤولية وطنية.

وبشكل مباشر، إقامة مثل تلك المهرجانات الاستعراضية فئويا، في ظل عام أسود من حيث جرائم الحرب التي أقدمت عليها قوات الاحتلال بإعدام ما يقارب الـ 230 فلسطينيا في الضفة والقدس وقطاع غزة، وبينهم الأسير الذي كان رمزا قبل أيام معدودة فقط ناصر أبو حميد، تعتبر استفزازا لمشاعر أسر الشهداء الراحلين المباشرين، ولكل فلسطيني يبحث مطاردة العدو عن تلك الجرائم المتواصلة.

كيف يمكن لهذه الفصائل إقامة الحركات الاستعراضية تلك، فقط لتقول إنها تستطيع حشدا، في رسائل لا يمكن للفلسطيني ان يتقبلها في ظرف سياسي يجسد كما من النكبات المتلاحقة، وخاصة مع تشكيل حكومة فاشية يهودية مستحدثة، بدأت رسائلها تخرج قبل الإعلان، بأن المواجهة ستكون أكثر ظلامية مما سبق، رغم كل ما حدث سوادا سياسيا في السنوات السابقة.

أن تخرج فصائل بتلك المهرجانات كي يتقدم مسؤوليها بالحديث المتلعثم، غير الواضح وطنيا، ورسائل ملتبسة تحتاج الى "قاموس خاص" لترجمتها فلسطينيا، بعيدة عما يبحث عنه الفلسطيني مواطنا فاقد كثيرا من حاجاته المعيشية، وكثيرا من حريته السياسية الى جانب نكبة الاحتلال الكبرى.

وبعيدا عما فعلته فصائل في وقت سابق، بحثا عن "شو خاص"، فإن المسألة يجب أن تكون مختلفة كليا من قبل حركة فتح، التي قادت المشروع الوطني ورفعت راية الثورة الفلسطينية المعاصرة، فعلا وعملا وقولا، خارج دائرة الاستعراضات، واستحقت معها بحق ومصداقية أن يقال لها "أم الجماهير"، مستنبطا من مسار ومسيرة كرستها في الوجدان الوطني.

حركة فتح، بكل ما فعلت، وربما هي الأكثر في تاريخ حركات التحرر من استشهد قادتها، دون أن تنكسر رغم ما أصابها من "ارتعاش كبير" في السنوات الأخيرة، بل و"هزات داخلية" سمحت لكل من يبحث تدمير المشروع الوطني، واستبداله بنقيضه، ان يتسلل في أنفاق الظلام السياسية، ليبحث ذاتا غير الذات الفلسطينية.

حركة فتح، بكل ما بها راهنا، تبقى دون غيرها القادرة على كسر المشروع التدميري المركب من عدو غاز ومحتل، ومن باحثين عن تثبيت مكانة وجودية ثمنه الكيانية الوطنية الفلسطينية، فهي لا تزال عنوانا للشرعية التي جسدتها منظمة التحرير ودولة فلسطين المنتظرة إطلاق سراحها من "سجن المقاطعة" بعد عشر سنوات من الاعتقال القسري.

حركة فتح، عليها أن تتوقف فورا عن كل مظاهر الاستعراض التي بدأت بالإعلان عنها، خاصة في قطاع غزة المكلوم والمثلوم، وطنيا وسياسيا وإنسانيا، ولتستبدل "استعراض المهرجانات" بعمل ميداني مباشر، وبأشكال مختلفة، تنفع الناس والمشروع الذي أطلقت رصاصتها الأولى في يناير 1965 نحو وطن لشعب يستحق.

حركة فتح، يمكنها أن تصنع من ذكرى الانطلاقة فعل خاص، مميز بعيدا عن مظاهر لا تبقي أثرا نافعا للوطن والناس، تنتهي بخسائر مئات آلاف الدولارات كي يقال بعدها ها هي فتح، ويتبختر المسؤول الفلاني بأنه قدم خدمة كبيرة كي يتحدث كلاما لا يستطيع هو تفسيره.

حركة فتح، يمكنها احياء ذكرى الانطلاقة بانطلاقة مختلفة، أن تقوم بزيارة ميدانية لكل من أصابه أثر من جيش الاحتلال، شهيدا، أسيرا منزلا هدم أو سيهدم، يقدم لهم بعض دعم مالي، تقوم بالمرور على قدماء حركة فتح ومناضليها

الأوائل تكريما خاصا، ان تزور كل بيت في قطاع غزة أصابه ما أصابه طوال سنوات الانقلاب الأسود.

حركة فتح، عملاقة بفعلها كانت، لم يرفع شأنها يوما مهرجانا، ولا استعراضا، وخاصة أن يكون في زمن سواد سياسي عام.

الرئيس محمود عباس، بلا تردد أوقف تلك المسرحية الاستعراضية إكراما لشهداء الوطن أولا ولأسرى الحرية ثانيا، ولفتح ذاتها ثالثا، فهي أعلى قيمة مما يحاولون "دحرجتها" الى حيث لا تشبه حركة الرصاصة الأولى.

ملاحظة: رأس الحية أمريكا نازله ليل نهار مطالبة بإطلاق سراح من اعتقلهم النظام الفارسي..وطلبهم صحيح خالص..طيب مرة بالغلط طالبوا بإطلاق سراح آلاف من الفلسطينيين في سجون الفاشية المستحدثة..أو هاي شي وهداك شي..البصق عليكم خسارة!

تنويه خاص: اشتعلت مواقع التواصل والرسائل الخاصة بفضيحة أقدم عليها بعض من حماس مناشدين شخصية عُمانية بتقديم مساعدات لأهل غزة..الفيديو أظهر أهل العزة في غزة كمتسولين نادرين..بالكوا حكومة خطف القطاع بتتحرك..فيها شك!

انقلاب نتنياهو "القانوني" وشرعنة الفساد السياسي وخطره على المشروع الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ سارع رئيس الوزراء الأشهر في دولة الكيان العنصري بنيامين نتنياهو، بعدما ضمن "التحالف الفاشي" أغلبية عددية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، الى تنصيب ياريف ليفين من حزب "الليكود"، كرئيس مؤقت للكنيست، ربما تعتبر سابقة في تاريخ الكيان، دون أن يخفي هدفه "التشريعي – السياسي" من تلك "المناورة النتنياهوية".

ما قبل الانتخابات، ذكر أحد أعضاء الكنيست من حزب "هناك مستقبل" برئاسة لابيد رئيس الحكومة التي خسرت الأغلبية، الى أن التصويت "الديمقراطي" هو من أحضر هتلر وحزبه النازي الى الحكم، وبعيدا عما حدث لاحقا، لكن أصل الرواية السياسية، أنه لم يكن انقلابا عسكريا، بل "انقلابا ديمقراطيا" أنتج فاشية قادت أخطر حرب كونية في العالم المعاصر، منذ 1939 – 1945، ما عرف بالحرب العالمية الثانية.

ما حدث لاحقا وبعد لحظات برقية، استخدم نتنياهو الأغلبية العددية في الكنيست المنتخب، لتمرير مشاريع قوانين، جوهرها احداث "انقلاب تشريعي" لتمرير اتفاقاته الخاصة مع "الفاشية الدينية" الصاعدة بقوة، لتسليمهم صلاحيات أمنية، سواء ما يتعلق بالشرطة واجراء تعديل بصلاحية الوزير المعين "إيتمار بن غفير" وتوسيعها ليصبح هو صاحب الكلمة الفصل، في سابقة لم تكن منذ 1948، عام الاغتصاب.

وتعديل قانون وزارة الجيش ليمنح الإرهابي سموتريتش صلاحيات خاصة بعمل سلطات دولة الاحتلال في الضفة الغربية، تمهيدا لتطبيق "القانون اليهودي" على مستوطنات الضفة كخطوة بديلة مؤقتا للضم، فيما جاء تعديل تشريع بات يعرف بـ "قانون درعي" المتهم بقضايا فساد تسمح له بتولي حقيبة وزارية ومنها وزارة المالية الى جانب وزارة أخرى، خلافا لما هو قائم راهنا.

التعديلات الثلاثة، قال عنها كل من ليس جزءا من "التحالف الرباعي الفاشي"، بأنها تعتبر "انقلاب على الديمقراطية" باستخدام "الديمقراطية"، وهو ما يفتح الباب للسؤال المبكر للولايات المتحدة والدول الغربية، التي تغنت كثيرا بـ "ديمقراطية" الكيان، وحاولت تصدريها "نموذجا خاصا" في المنطقة، بل اعتبروها "واحة" خاصة، هل شرعنة الفساد وتعزيز صلاحيات قوى فاشية وفقا لتعريف قوى إسرائيلية، ومنها صهيونية، بينها رئيس الحكومة المنتهية صلاحيته يائير لابيد، بات نموذجا؟!

ما يهم الفلسطيني، بين الاهتمامات الأخرى، هو تلك التعديلات التي ستمس بمستقبل الكيانية الفلسطينية، من خلال محاولات فرض "القانون الإسرائيلي –

اليهودي" على المستوطنات في الضفة والقدس، ورسالة استثناء صلاحياته عن قطاع غزة، وتركها كما كانت بيد وزير الجيش.

"التشريع القانوني الفاسد" لسد فواتير انتخابية، ما كان يشغل بال الفلسطيني سوى متابعي "الانحدار القانوني" لخدمة قوى ظلامية جدا، ولكن الأمر يتعلق بشكل مباشر بما يمس المستقبل الوطني الفلسطيني، هوية ووجودا، وتعزيز المشروع التهويدي وتكريس عملية الفصل الكياني السياسي بين الضفة وقطاع غزة، وما يشير الى أولوية يهودية بتعزيز "حكم حماس" بما يؤدي لاستمرار الانفصال – الانقسام، بعيدا عن كل "الشعارات الكاذبة".

لم يعد بالإمكان معرفة رد فعل "الرسمية الفلسطينية" على جوهر "الانقلاب الفاشي" في دولة الكيان، وأثره على الوجود الفلسطيني سياسيا وكيانيا، وخاصة أن "شريكها المرجعي" في التنسيق المدني – الأمني سيكون الإرهابي المستوطن سموتريتش، وهل ستواصل التعامل معه وفقا لنظرية الرئيس عباس السابقة، بأنه خيارهم، وعليه التعامل معه، دون أي أثر لجوهر التعيين الإكراهي لإرهابي مستوطن؟!

موقف "الرسمية الفلسطينية" من كيفية التعامل مع نتائج الانقلاب السياسي الجديد، وتنصيب "الإرهاب الاستيطاني" مسؤولا مباشرا، امنيا ومدنيا عن الضفة والقدس، سيكون مفتاح التعامل الإقليمي والدولي، فرفضها وقطع كل صلة مع هؤلاء الإرهابيين المستوطنين سيفرض واقعا جديدا، يمنحها قوة سياسية في مواجهة "المشروع المعادي اليهودي والبديل في آن"، والذي يتسارع تنفيذه بأسرع من تفكيرها وسلوكها، الذي يعكس عدم قدرتها على قراءة مخاطره جيدا.

الاستفادة الوطنية الفلسطينية من نتائج "الانقلاب السياسي " في دولة الكيان، وتسليم "الإرهاب الاستيطاني" صلاحيات أمنية – مدنية في الضفة والقدس، تنطلق مع اعلان أولي بعدم التعامل كليا مع التعيينات الجديدة.

خطوة وقف التعامل مع "إدارة سموتريتش" في الضفة والقدس، والتصدي لمحاولات بن غفير تغيير وضع المستوطنات القائم في الضفة، هي مفتاح الانطلاقة لكسر "المشروع البديل" بأركانه المختلفة...والصمت سيكون قاطرة بداية نهاية حلم أصحاب الرصاصة الأولى يناير 1965.

المستقبل الوطني الفلسطيني امام مفرق طرق هو الأخطر منذ انطلاقة الثورة المعاصرة وتأسيس الكيان الأول فوق أرض فلسطين...فإما الانتفاضة على الارتعاش – الجبن السائد رسميا.. أو الاستعداد لقادم أكثر سوادا.

ملاحظة: الرئيس الفرنسي كسر جدار الاعتراض البرلماني..,وقرر الذهاب الى قطر لحضور مباراة فريقه، الذي نتمنى خسارته طبعا، مع الشقيق المغربي..رسالة تستحق التقدير..يا ريت بعض حكام العرب يدركوا قيمة الانتماء فيها..عندها بنقول هاي بداية مشهد جديد!

تنويه خاص: ترحيب "الرسمية الفلسطينية" بموقف أمريكا حول جريمة اعدام الطفلة "جنى زكارنة"..وكسة وطنية بامتياز.. وكانها منتظرة من رأس الحية بدل السم عسل..طيب تقدربالأول تفرض تحقيق في قضية شيرين اللي معها جنسية أمريكانية..يا ناس بلاش تنحدورا هيك...كتير شرشحتوا الكبرياء الفلسطيني وطائر الفينق.

بعد 20 عاما..أمريكا رسميا تنعي "حل الدولتين"!

كتب حسن عصفور/ في الرابع من ديسمبر 2022، أعلن وزير الخارجية الأمريكي (اليهودي) بلينكن، امام أحد الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة المساندة لدولة الكيان العنصري (جي ستريت)، ان " احتمالات حل الدولتين تبدو بعيدة".

وبذلك، يكون هذا أول إعلان رسمي صادر من إدارة أمريكية بانتهاء العمل نحو ما أسمته بـ "حل الدولتين"، والذي أطلقه الرئيس الأسبق جورج بوش الابن في 24 يونيو 2002، خلال الحرب التي قادها الثنائي براك – شارون لتدمير الكيانية الفلسطينية الأولى، عندما تقدم بما اسماه مبادرة ترتكز على إجراء تعديلات جوهرية على النظام السياسي الفلسطيني، ومنها تعيين رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، على حساب صلاحيات الرئيس وفق القانون الأساسي.

جوهر المبادرة الأمريكية، كان اكمال حرب التدمير الشارونية للكيان الأول والخلاص من الخالد المؤسس ياسر عرفات، وتلك قالها بوش الابن صراحة، ان تلك المبادرة تتطلب وجود "قيادة فلسطينية" غير الرئيس عرفات، فكان الإصرار على تعيين رئيس وزراء وتم تحديد المهام والشخصية، في حينه كان خيارهم محمود عباس، وأمام تطورات المشهد، وافق الخالد أبو عمار، وتمت تعديلات القانون الأساسي، وتعيين أبو مازن رئيسا للحكومة.

والحقيقة السياسية، التي تجاهلها الكثيرون، رغما أو عجزا أو مناورة، ان تعبير "حل الدولتين" بذاته كان خادعا جدا، ويبدو وكأن الأمر مرتبط بمساواة بين طرفين، فيما الواقع يقول إن هناك دولة اسمها إسرائيل تحتل أرض دولة أخرى هي فلسطين، والمطلوب تحريرها.

كما ان الهدف المركزي، الذي تحكم في تلك المبادرة الأمريكية، المضافة لعشرات سابقة، لم تجد لها نصيبا للتنفيذ، كان الخلاص من الرئيس ياسر عرفات، والذي رفض كليا المشروع الأمريكي لتهويد البراق ساحة وجدارا، وقطع الطريق على النيل من مكانة المسجد الأقصى، خلال مفاوضات "قمة كمب ديفيد" 2000.

أمريكا بعد "حل الدولتين" في يونيو 2002، والتجاوب الفلسطيني الكامل مع ما تقدمت به ولاحقا مع ما يعرف بـ "خريطة الطريق"، لم تتقدم بخطوة عملية واحدة لتنفيذ بعضا مما عرضته، بل واصلت الضغط السياسي تحت الضربات العسكرية لدولة الاحتلال وجيشها بقيادة الفاشي شارون، لإنهاء "العهد العرفاتي" كليا، وفتح الباب لمشهد فلسطيني جديد.

في 11 نوفمبر 2004 حققت الهدف المركزي باغتيال المؤسس ياسر عرفات، ويناير 2005 تم انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية، وكان اعتقاد البعض أن واشنطن ستذهب سريعا لتطبيق بعضا مما عرضت في مبادرة بوش وخريطة الطريق، ولكنها اتجهت نحو مسار آخر كليا، بفرض انتخابات تشريعية جديدة وفتح الباب لحركة حماس المشاركة بها، دون قيد او شرط، بما فيه القانون الأساسي، أو قرارات الشرعية الدولية، أو شرط مسبق، لأن الهدف لم يكن تطويرا للنظام السياسي الفلسطيني بل كان آخر تبين لاحقا.

ويناير 2006 حدثت الانتخابات وفازت حماس فوزا كبيرا لا يعبر ابدا عن ميزان قوى الواقع الوطني، الذي مثله "كتلة النسبية" المتساوية بين فتح وحماس تقريبا...ولم تسعف الانتخابات التي فرضتها واشنطن للذهاب نحو تنفيذ أي من وعود أمريكا، بل واصلت مخططها السياسي التكميلي لمخطط دولة الكيان الاحتلالي، بتدمير أول كيان وطني فلسطيني فوق أرض فلسطين. فقادت أخطر عملية انقسام – انفصال عبر انقلاب يونيو 2007 بقيادة حركة حماس.

ومنذ تاريخه لم تفعل أمريكا ما يمكن ان يساهم في أي حل سياسي بل العكس تماما، عملت على تدمير أي فرصة سياسية، تجسدت بوضوح كامل عندما منعت الرئيس عباس التفاوض مع رئيس وزراء الكيان أولمرت حول مبادرته التي عرضها أواخر 2006 وبدا العمل للتفاوض 2007، ولكن أمريكا عرقلت ذلك، وفقا لتصريحات أولمرت مع شبكة سي أن ان الأمريكية عام 2012، بعد ان كان قريبا من الاتفاق مع الرئيس عباس عام 2008، حسب أقواله في تلك المقابلة.

والان، يأتي الإعلان الرسمي الأمريكي بإنهاء العمل بـ "حل الدولتين" ليلغي طريق وهم سياسي طال زمنه، والكف عن الجري وراء سراب أي حل، وما سبق من نماذج مضافا لما كان قبل مبادرة بوش، منذ كارتر مرورا بريغان وكلينتون وصولا الى بوش ومحاولات أوباما المرتعشة، يمكن اعتباره اغلاق ملف "الحل الأمريكي" للقضية الفلسطينية.

بعد نعي بلينكن لـ "حل الدولتين" الشماعة الخادعة لإطالة أمد الاحتلال، لم يعد هناك خيار امام الرسمية الفلسطينية، ومعها الرسمية العربية، سوى التركيز فقط على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، وإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، وإكمال مسار انضمامها كدولة كاملة العضوية، مع المنظمات الدولية الأخرى.

النعي الأمريكي لـ "حل الدولتين" ربما هو أصدق موقف لإدارة بايدن حول القضية الفلسطينية، لأنها لا تريد أن تعمل في مسار سياسي لحل حقيقي، بإنهاء احتلال دولة غازية لأرض دولة محتلة، وكل ما يمكنها العمل له البحث في كيفية تحسين شروط الاحتلال لـ "السكان الفلسطينيين" عبر تحسين مستوى الحياة العامة.

موقف بلينكن، جاء حسما لحركة دوران فارغة طوال زمن بعيد، وربما وضع "الرسمية الفلسطينية" في زاوية ضيقة، وأغلق سبل "الخيارات الانتظارية" لحل سياسي من واشنطن..وترك لها وحدها تقرير مصيرها، هل تقبل "تعايشا محسنا تحت شروط الاحتلال" كخيار أمريكي راهنا...أم تذهب لتنفيذ "الخيار الوطني" وإعلان فك الارتباط مع سلطات الاحتلال باستبدال الحالة الكيانية من "سلطة" الى "دولة".

النعي الأمريكي لـ "حل الدولتين" نهاية مرحلة طالت.. فهل ستكون بداية لمرحلة فلسطينية جديدة منطلقة من انهاء كلي للمرحلة الانتقالية، وبقايا اتفاق بات التمسك به "وهما سياسيا" ضارا..أم خيار "التعايش مع احتلال محسن"...تلك هي المسألة ولا خيار ثالث لهما!

ملاحظة: حسنا فعل "فدائيي فلسطين" بنشر صورة واسم مجرم الحرب قاتل الفتى عمار مفلح في حوارة نابلس...ليصبح مطلوبا بشكل مباشر لتطبيق "العدالة الإنسانية"...والى حينها سيبقى ميتا تحت الانتظار..ومسبقا سلمت الأيادي التي ستنتقم!

تنويه خاص: أكثر كلمة بات يستخدمها الكاذب الكبير رئيس التحالف الرباعي الفاشي نتنياهو، في الإعلام الغربي، أنه سيحافظ على دولة الكيان أن تكون "ديمقراطية"..تكرارها كاشف أن الخوف من الفاشية القادمة مش بس فلسطيني بل لغيرهم كمان.

حرب إسرائيل ضد "وثيقة" الاتحاد الأوروبي مقدمة لـ "هودنة الضفة!

كتب حسن عصفور/ بشكل غير رسمي، تم نشر وثيقة في وسائل إعلام عبرية يوم الاثنين 19 ديسمبر 2022، نسبت الى الاتحاد الأوروبي وقنصليته بالقدس الشرقية، معنونة بـ "العمل على توسيع الوجود الفلسطيني في المناطق ج"، مع تفاصيل عناصر تلك الوثيقة.

وبشكل سريع جدا، ودون أي إعلان من قبل الطرف المنسوب إليه تلك الوثيقة، فتحت خارجية دولة الكيان، التي يقودها يائير لابيد "المنقلع" هو وتحالفه "الفاشي العلماني"، حربا سياسية إعلامية، ومعها أعضاء كنيست من التحالف الرباعي الفاشي المستحدث المتجهة لتشكيل حكومة جديدة، وشخصيات أمنية سابقة.

ودون الذهاب لاستعراض حركة اللغو التي ذكرتها تلك الأطراف من الحكومتين الراحلة والمتوقعة، لكن المسألة الجوهرية تركزت أنها "منطقة استراتيجية رئيسية قادرة على التحكم أو تهديد معظم البنية التحتية الحديثة لدولة إسرائيل والأصول الاستراتيجية"، فيما اعتبر المستوطن الإرهابي الوزير المتوقع سموتريتش، أن ذلك أمر غير مقبول يرمي الى "إقامة دولة إرهابية عربية أحادية الجانب بحكم الأمر الواقع في قلب أرض إسرائيل".

موضوعيا، جوهر الردود الرسمية وغير الرسمية في إسرائيل، تكشف القضية المركزية التي تخطط لها الحكومة القادمة، والتي ربما لم تتمكن الحكومة الراحلة من تنفيذها، عي العمل لضم المنطقة "ج" في الضفة الغربية والقدس، كقضية استراتيجية للبنية التحتية لدولة الكيان، وهي مسألة حديثة التعبير، لم يتم الإشارة اليها سابقا، كما اعتاد ساسة الكيان بربطها بـ "البعد الأمني"، وخاصة المنطقة الحدودية مع الأردن.

الانتقال من البعد الأمني الى البعد الحيوي الاستراتيجي، هو الوجه الآخر لـ "شرعنة الضم" الذي بدا يتطور فكريا وسياسيا بشكل سريع، مضافا له منع "قيام دولة إرهابية" في "قلب إسرائيل"، وفقا للفاشي سموتريتش.

مضمون الحرب المبكرة حول منطقة "ج"، والتي نصت الاتفاقات أنها أرض فلسطينية يتم إعادة الانتشار منها وفق جدول زمني، وتبقى الحدود لا غير للتفاوض النهائي، مع القدس بشقيها الغربي والشرقي، يشير بلا أي "ارهاق عقلي"، إن دولة الكيان بدأت التهويد العام لغالبية الضفة الغربية والقدس، وليست مسألة مؤجلة كما يشاع، فالرد الرسمي من خارجية لابيد قبل ذهابه الى "بعبعة جديدة"، يكشف ذلك بوضوح، فيما قال الإرهابي سموتريتش أن إصراره الحصول على موقع وزاري في وزارة الجيش لتنفيذ مخطط الضم.

والرسالة الثانية، التي كشفتها الحرب ضد "الوثيقة"، ان المكونات السياسية لحكومة الكيان القادمة، ذهبت بعيدا في رؤيتها للسلطة الفلسطينية، ليس بأنها لم تعد "شريكا" في شيء، بل يرونها "كيان إرهابي" يمثل خطر على مصالح إسرائيل الاستراتيجية، وهي مقولة لم يسبق أن قالها أي من فاشيي الحكومات السابقة، بمن فيهم رأس التحالف الإرهابي القادم نتنياهو، بل أنه تحدث قبل أيام مع قناة سعودية عن "السلام التاريخي" ودولة فلسطينية.

ما كشفته الحرب الرسمية وشبه الرسمية لحكومة الكيان، راهنا ولاحقا، لا تحمل مجالا للتأويل اللغوي، والهروب السياسي بأنه كلام إعلامي، كما تفعل أمريكا دوما، فخارجية دولة الاحتلال، والتي يقودها لابيد شخصيا، هي من بدأ تلك الحرب السياسية، لعرقلة أي تحرك مضاف.

ورغم ان الوثيقة لم تذهب أبدا للحديث عن عمليات انسحاب لقوات جيش العدو القومي، ولا قواته الأمنية بشكل واضح، وما نشر يحمل في طياته غموضا مربكا، وأن أمريكا وعبر مندوبها الاتصالي مع السلطة الفلسطينية هادي عمرو، أعلنت بأنها لا تعمل راهنا من أجل حل سياسي لإقامة دولة فلسطينية، بل من اجل توسيع البعد الاقتصادي، وفي المنطقة "ج"، وأيضا دون مساس بالوجود الاحتلالي.

ما حدث من مواقف حول وثيقة "الاتحاد الأوروبي"، التي تتساوق بشكل ما مع "الرؤية الأمريكية" لاستبدال الحل السياسي بـ "الحل الاقتصادي"، هو جرس إنذار مبكر وسريع لما سيكون قادم الأيام، ما لم تسارع "الرسمية الفلسطينية" بتحديد خطاها، والانتقال من "تهديد الكلام" الى "فعل التهديد".

من يسبق من، ضم دولة "الفاشية اليهودية" لغالبية الضفة، وتهويدها، ام "الرسمية الفلسطينية" التي تملك كل الأوراق لمواجهة المخطط التلمودي بـ "هودنة" الضفة والقدس.

ما يجب أن يكون لم يعد مجهولا ابدا، وفقط على الرئيس محمود عباس أن يعيد قراءة خطابه الأخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2022، ويبدأ في تنفيذ ما وعد به، دون تعديلات أو تحسينات، فبه كل الرد الممكن والمطلوب.

غير ذلك، بالذهاب نحو "رحلات سياحة سياسية" بمسمى "التحرك" لشرح ما يجب أن يكون، ليس سوى مساهمة عملية في تحقيق "الوعد السموتريتشي"، ضما لأرض وتدميرا لكيان.

تحركوا أو استعدوا لمن سيحرككم الى مصير السواد السياسي الذي يزحف نحوكم برقيا!

ملاحظة: ظاهرة تسابق المجموعات المسلحة بإصدار بيانات لذات الحدث بأسماء مختلفة، بشرة مش خير خالص...بلاش تشويه الشي اللي فيه شوية أمل وريحة من روائح الثورة أيام زمان..وبلاش "الجهة إياها" تجركم لمربع الانحدار التجاري!

تنويه خاص: بابا الفاتيكان استقبل عوائل معتقلين من جيش الاحتلال في غزة، مع ضجيج إعلامي، الخبر يفتح باب السؤال مش أحق لو قامت خارجية فلسطين بترتيب زيارة لأسر "جثمان الأرقام"، بلاش نقول آلاف الأسرى...خطوات لا تكلف العقل جهد التفكير لكنها تحتاج جهد العمل ولو من باب "الغيرة" من عدو...لو فيكم "جين الغبرة"!

"حرب خلافة" عباس..توقيتا وإدارة و"صمت" فتح؟!

كتب حسن عصفور/ رغم أن الرئيس محمود عباس لم يلجأ الى تطبيق أي من عناصر خطابه الهام وطنيا وسياسيا في سبتمبر 2022 أمام الجمعة العامة للأمم المتحدة، ولا زال يهدد بأنه سيقوم بتنفيذ بعض ما أشار له، لكنه لا زال في طور "المقاومة الشفهية"، ومع ذلك تم فتح حرب "يهودية" علنية على ذلك الخطاب، وخاصة ما تعلق بالتذكير بجرائم الحرب التي ارتكبتها الحركة الصهيونية ودولة الكيان العنصري.

ويبدو، أن بعض رذاذ تلك الحرب التهديدية، أصابت ما رمت إليه من فرملة الذهاب نحو رسم خطة عملية لتنفيذ عناصر "خريطة الطريق العباسية"،

واستبدلت بالبحث عن مظاهر تلهي التفكير السياسي، وآخرها استنباط لجنة للتحرك الدولي، عناصرها وألقابها تكشف أنها بعضا من "ملهاة داخلية" وليس بحثا عمليا، وخاصة أن المسألة التي يجب استباق ذلك، رسم خطة عمل من قبل القيادة السياسية (اللجنة التنفيذية) و (رئاسة المجلس الوطني)، ثم يتم الذهاب الى التفكير بالآليات المناسبة، وبالتأكيد ما تم إعلانه من لجنة هي آخر ما يمكن وصفها بخلية عمل جادة.

ورغم توقف قاطرة العمل التنفيذي، بدأت دولة الكيان العنصري فتح ملفاتها من أجل الذهاب نحو الهدف الذي رسمته الدوائر الأمنية الإسرائيلية مركزيا لها، لـ "نشر الفوضى" داخليا، وخاصة في حركة فتح، بصفتها العامود الفقري للمشروع الوطني الفلسطيني نقيض المشروع التهويدي التلمودي.

استهداف حركة فتح من قبل الدوائر الأمنية الإسرائيلية لم يعد استنتاجا أو تحليلا، بل جزءا مما تنشره وسائل إعلامهم العبرية، أو تصنيعه وتصديره الى وسائل إعلام متعددة، بلغات غير عبرية، لتعيد نشرها بطريقتها ثانية، منسوبة الى مصادر عربية أو فلسطينية، وبذا تبعد عنها "التهمة التقليدية" بأنه أداة التخريب الداخلي، وتثير رفضا فطريا لدى الشعب الفلسطيني، عدا فئة ضالة وجدت لغاية استخدامية.

ومنذ عدوان أغسطس على قطاع غزة واغتيال القيادي في حركة الجهاد تيسير الجعبري، أخذت حكومة الاحتلال تكشف علانية جزء من صفقاتها الخاصة مع حركة حماس، بدأت بتصريحات رئيس الحكومة المنتهية ولايته لابيد، بأنه قرر اغتيال الجعبري بعدما أدرك أنها لن تتحول الى حرب، وأن حماس لن تكون طرفا، وهو ما حدث فعلا، وسريعا ردت إسرائيل الهدية بهدايا تتعلق بزيادة التسهيلات الممنوحة لحكومة حماس.

تصريحات قيادة دولة الكيان الأمنية والسياسية، خلال الأشهر الأخيرة، تركزت أساسا على تبيان ضعف السلطة الأمني في مواجهة النمو الكفاحي، وخاصة العسكري ضد الوجود الاحتلالي، والذي بات عملا شبه يومي، وفي مناطق مختلفة بالضفة، الى جانب نمو حركة المقاومة الشعبية، ما يمثل صداعا دائما للدائرة الأمنية في دولة العدو، ولذا يرون أن "النموذج المطلوب" في الضفة ما

هو قائم في قطاع غزة، التزام "أمني مطلق" وتنفيذ التفاهمات بين حكومة الكيان وحكومة حماس، دون أدني "خربشة"، وان حدث العقاب ينتظر.

لتنفيذ ما جاء في وسائل إعلام الدولة العنصرية، وتقرير استخباراتها العسكرية، حول استبدال السلطة بالضفة بحركة حماس، بدأت حملة متعددة الرؤوس ضد حركة فتح، وتسريب ما تتمكن من تسريبه حول أحاديث تنسبها الى قيادات في الحركة، بعيدا عن صدقها من عدمه، لكن الهدف الحقيقي منها هو خلق عدم الثقة بين أعضاء قيادة فتح أولا، وصناعة بؤرة من التوتر الدائم بينهم وبين الرئيس محمود عباس، كي يذهب لإجراءات انتقامية جديدة، تضاف لما سبق مع محمد دحلان وآلاف من عناصر الحركة الذين انحازوا له خيارا، والخلاف غير السري أبدا مع مروان البرغوثي الذ اختار قائمة خاصة في الترشح لانتخابات التشريعي التي لم تكتمل، مع ناصر القدوة، بعدما تم انهاء عضويته في مركزية فتح، وما حدث مع توفيق الطيراوي، وما صاحبها من تسريبات خاصة بالتحقيق في اغتيال الخالد ياسر عرفات.

اظهار أن "قيادة فتح" بدأت حرب الخلافة مبكرا، هو جزء من خطة نشر الفوضى المطلوبة إسرائيليا، بشراكة أدوات فلسطينية وخاصة الجهة التي تنتظر "وعدا يهوديا" بدور وظيفي جديد، يساعدهم سلوك مركزية فتح المرتعشة جدا أمام حملة "الهجوم المنظم" والتكاملي بين دوائر أمن الكيان وأطراف عربية وفلسطينية، ما يدفعهم المضي بخطتهم الإرباكية لحركة فتح، ومعها أجهزة السلطة ومؤسساتها الحكومية.

المفارقة الكبرى، هو توقيت حملة "حرب الخلافة" مع فوز التحالف الفاشي المستحدث، والذي أعلن بوضوح شديد، ان لا دولة فلسطينية مستقلة، وأن المنطقة "ج" التي تقارب مساحتها الـ "60%" من الضفة هي أرض إسرائيلية قانونا وأمنا، والقدس جزء من سيادتهم، مع اهتمام إيجابي بالوضع القائم في قطاع غزة، ما يشير بوضوح كبير الى جوهر تلك "الحملة" وارتباطها بالمخطط التهويدي مع تحالف الفاشيين الجدد.

موقف حركة فتح المتفرج، والمثير لكل أسئلة الريبة بصمتها، يمثل عاملا هاما في ترويج المخطط العدائي ضدها، وبالتالي ضد المشروع الوطني، وكأنها في

حالة اتهام ترتعش من أي حديث حوله، وبدلا من الانتفاضة العامة لمواجهة مخطط لم يعد مجهول الغاية والهدف، لمواجهته، وخاصة أن أبناء فتح هم الأكثر تقدما لصفوف المعركة الشعبية والمسلحة ضد جيش العدو الغازي وفرقه الاستيطانية الإرهابية، تقف وكأنها "مضبوعة"، رغم امتلاكها مؤسسات إعلامية متعددة المسميات ومحطات تلفزية فضائية، لكنها تبدو كطرف "محايد" في معركة تدمير المشروع الكياني الأول فوق أرض فلسطين.

صمت قيادة فتح على ما يحدث من مخطط نشر الفوضى الاستباقية لما يسمى "حرب الخلافة"، عامل مساعد لتمريره بمظاهر مختلفة، وتشجيع أطرافه المتحالفة موضوعيا نحو الهدف الموحد، بإنهاء مرحلة الثورة والكيانية الوطنية، الى مرحلة النتوء والأداة التبعية.

صمت فتح حول حرب الخلافة التهويدي، لا يعفي الوطنيين الفلسطينيين من كل لون سياسي وفكري، من التصدي لمعركة كسر العامود الفقري للوطنية الفلسطينية، بعيدا عن "الحسابات الصغيرة"...تلك هي القضية!

ملاحظة: أثار محرك البحث غوغل وترجمته الآلية لكلمة "يهودي" بأنه شخص يحيد عن الحق ومتاجر بشكل فض، ثورة غضب عارمة داخل الكيان ومنظمات الصهيونية العالمية.. ورغم تعديل التعريف لكن اللي صار صار..ولسه ياما حنشوف!

تنويه خاص: دولة العدو الاحتلالي اعتقلت صحفي إسرائيلي يهودي لأنه وصف شاب فلسطيني نفذ عملية عسكرية في تل أبيب بـ "البطل"..تخيلوا دولة تتعنتر على المنطقة ارتعشت من تعبير لا أكثر...طبعا مش تقليل من قوتهم العسكرية.. بس للتذكير انه الهشاشة جواتهم مسكونة!

حماس.. من "خطف" قطاع غزة الى فصله نتوءا!

كتب حسن عصفور/ صباح ذهاب حركة حماس لاستعراض خاص لها في قطاع غزة، في ذكرى انطلاقتها الـ 35، أعلن رئيس أركان جيش العدو القومي يائير كوخافي، ان الجبهة الجنوبية للكيان مع قطاع غزة، تشهد هدوءا كاملا، وكأنها رسالة مسبقة تقديرا من قادة جيش المحتل الى "سلوك" الحركة العسكري الآمن، ما بعد حرب مايو 2021.

رسالة جيش العدو، لم تقف كثيرا عند "بيانات اللغو" التي تصدر من قيادات حمساوية، حول الحالة القائمة، وتحديدا بعدما كشفت رئيس حكومة الكيان الخاسر في الانتخابات لابيد، عن صفقة تمت مع حركة حماس، بعدم القيام بأي فعل عسكري مقابل "امتيازات اقتصادية"، تطويرا لمعادلة نتنياهو السابقة، "امن مقابل مال".

ولعل خطاب يحيى السنوار الحاكم العام لقطاع غزة في ذكرى انطلاقة حماس الـ 35، كشف بعضا من ملامح الصفقة، بطريقته الخاصة "غير المصنعة فذلكة" كما غيره من قيادات الحركة، عندما أشار الى قضية الأسرى كاشفا عن وجود مفاوضات تمت، لم يعلن عنها سابقا، توقفت ليس بسبب اختلافات رأي ومشكلة تفاوضية، بل بسبب انتخابات دولة الكيان، ما يشير الى أن الحركة الحاكمة في القطاع أبقت باب "التفاوض" مع إسرائيل مفتوحا، رغم انه لم يكشف مجمل جوانب تلك المفاوضات، وعلاقتها بمعادلة "امتيازات اقتصادية مقابل صمت عسكري"، المستمر منذ مايو 2021، والذي أختبر في حرب الكيان على غزة أغسطس 2022، بعد اغتيال القائد في الجهاد تيسير الجعبري.

مهرجان حماس وجه رسالة واضحة الى الشعب الفلسطيني، ان عملية الخطف التي حدثت في انقلاب يونيو 2007، دخلت في مرحلة الفصل الكياني، عبر عملية استعراض عسكري لا يتوافق أبدا مع "الادعاء" بوجود مخاطر أمنية اشتباكية مع عدو لا أمان له، سوى باتفاقات خاصة جدا، تسمح بتلك الحالة الاستعراضية، التي ترمي الى تعزيز النتوء الذي تبحث عنه، منذ انتخابات "زورت ديمقراطيا"، بعد يناير 2006، كرست واقعا مضللا وغير حقيقي في ميزان القوى شعبيا، فكان مقدمة لخطف القطاع تحت غلاف "الانتخابات".

حركة حماس، بمهرجان الذكرى الـ 35، أقدمت على مصادرة الحياة العامة في القطاع لفرض ما تريد عرضا ومهرجانا، بإغلاق المؤسسات الحكومية وتعطيل الدراسة والحركة العامة، وطرق وبحر، وموضوعيا شلت الحياة من أجل ان تبرق لذوي الشأن، عن "قوة شعبية وهمية"، في حقيقتها، وقيادتها التي تدرك حقيقة الغضب الشعبي المخزون ضد سلوكها الانحرافي العام، وفساد لم يعد مجهولا.

رسالة المهرجان الحمساوي، موضوعيا قدمت رسالة "طمأنة" مضافة لدولة الاحتلال، انه لن يكون هناك أي مواجهة عسكرية في المدى المنظور، بل ان قيادتها تنتظر استئناف "العملية التفاوضية الخاصة" تحت غطاء "مفاوضات الأسرى، وتديرها بشكل انفصالي عن كل أطراف العمل الوطني، وبالقطع دون تنسيق وتواصل مع السلطة الفلسطينية، أو منظمة التحرير.

وما تقدمت به الحركة الإخوانجية عن التفاوض خارج نطاق "الشرعية الوطنية" و"الرسمية الفلسطينية، هي الرسالة السياسية الأهم، التي كانت في مهرجان الذكرى الحمساوية، لتؤكد بأنها باتت تتصرف بصفتها "سلطة كيانية مستقلة"، تتجاوب بشكل سريع مع التطورات التي حدثت في دولة الكيان بعد فوز "التحالف الفاشي الرباعي" بالانتخابات، والذهاب الى فصل المسؤولية المدنية – الأمنية بين الضفة والقدس عن قطاع غزة.

مهرجان حماس في ذكراها، وعملية "الحشد الإعلامي الوهمي" لتسويقها بأنه الأهم والأكبر ليس سوى رسالة محددة، ليس للشعب الفلسطيني الذي يعلم حقيقة الأمر، خاصة أهل قطاع غزة، بل هي رسالة "طمأنة سياسية" لحكومة الكيان القادمة، واستعداد مضاف لاستكمال مسارات عمليات تعزيز المشهد والانتقال الى مرحلة "الفصل الكياني" خلال سنوات، ما دام لا توجد قدرة معارضة على كسر شوكة البعد الانفصالي.

مهرجان حماس، رسائله لم يكن بها رسالة واحدة حقيقية للفلسطينيين، يمكن ان يقال أنها تقدم خطوة لكسر المشهد الظلامي الذي أنتجه "انقلابها الأسود" 14 يونيو 2007، بل ان خطاب الحاكم العام، قام بحركة تزوير تاريخ العلاقة،

بالقول " "نحن لم نختلف استراتيجيا يومًا مع حركة فتح عندما كانت ترفع خيار الكفاح المسلح، واختلفنا فقط عندما سلكت مشاريع التسوية والتنسيق الأمني".

وحقيقة العلاقة منذ انطلاقة الحركة الإخوانجية كانت صراعا مع فتح وبديلا بمساعدة أطراف أخرى، وقادت هي بالتعاون مع "أصدقاء" أكبر عملية تخريب على إقامة السلطة الوطنية في عهد الخالد ياسر عرفات، وفجأة ما بعد اغتياله، ذهبت للتوافق مع الرئيس محمود عباس، وخاضت انتخابات "الحكم الذاتي" الذي كان منتجا لاتفاق أوسلو التسووي، كما تتهم، بل أنها قبلت ببقايا ذلك الاتفاق الشارونية، أي ان اختلافها ليس حول التسوية والثورة، بل على السلطة وكيفية ادارتها، فكان الانقلاب، والذي لا زالت متمسكا بما يسمى "تشريعي غزة" تأكيدا لإنشاء النتوء الكياني الخاص.

وعندما قال، "أن حركة حماس لا تقبل بأن يضع أحد على شعبنا شروطًا بالاعتراف بالقرارات الدولية التي لا تنصف شعبنا."، خالف كل ما قالته قيادة حماس، ومنها إسماعيل هنية رئيس الحركة العام، والذي تحدث عن استعدادهم الاعتراف بالشرعية الدولية، بل دخول حماس انتخابات يناير 2006 كان جزءا من ذلك، وبعد تشكيل حكومة حماس الأولى أعلن هنية أن وزراء حكومته سينسقون مع "الطرف الآخر – إسرائيل".

موضوعيا خطاب السنوار يوم 14 ديسمبر 2022، فتح الباب نحو تأسيس واقع جديد في قطاع غزة، بانتهاء مرحلة الخطف... والذهاب الى مرحلة بناء "النتوء الكياني"، يتجه لصياغة علاقته الثنائية الخاصة مع دولة الكيان وفق معادلات "المصلحة المتبادلة".

ملاحظة: غادرنا أحد أبرز قيادات العمل الوطني الفلسطيني..من مؤسسي الثورة الفلسطينية المعاصرة، رئيس المجلس الوطني في أعقد ظروف واجهت منظمة التحرير منذ مجلس عمان 1984 وحتى 2022...سليم الزعنون "أبو الأديب" وطني بلا ادعاء ..فلسطيني بمظهر غير المعتاد..يختلف بلا ضجيج ..نموذج مختلف في كل شي..لا تملك سوى ان تحترمه الى حد الخجل لو اختلفت رأيا معه...سلاما أيها الإنسان..سلاما "أبو الأديب" اسما ولقبا وسمة...وداعا يا "سليم" النية والولاء لفلسطين.

تنويه خاص: مباراة المغرب فرنسا في نصف نهائي كأس العالم، أجبرت الرئيس الأمريكي ان يختصر خطابه مع قادة أفارقة لمتابعة تلك المباراة..فازت فرنسا نتيجة وفاز المغرب حضورا فريدا في انتظار تتويج بمدالية تضعه في مصاف الكبار جدا...شكرا لمن منح نصف مليار عربي فخرا رياضيا.

خطف جثامين الفلسطينيين...جريمة بلا عقاب!

كتب حسن عصفور/ في سابقة نادرة في تاريخ الإنسانية، لم تقدم عليها حكومات دول بعمليات خطف جثامين من غادروا الحياة في سجونها، لكن في دولة الكيان تختار دوما ما هو "شاذ" عن المسار الإنساني، انعكاسا لثقافة كراهية وحقدا ليس على الميت بل على هوية الميت.

منذ سنوات، تقوم دولة الفاشية المستحدثة، بتصنيف الموتى المختطفين، بين "أرقام مقابر" وثلاجات الجثامين"، وصل عددهم ما يقارب الـ 380 فلسطينيا، حرموا من احتضان تراب وطنهم، الذين ناضلوا من أجل تحريره من الغزاة الصهاينة، كي يعيش الوطن والشعب في حرية بعيدا عن محتلين، يمثلون عصارة الفكر الأسود في القرن المعاصر.

موضوعيا، تشكل عملية خطف الموتى جريمة حرب صريحة، لكنها لم تجد ما يكفي حراكا فلسطينيا شعبيا ورسميا، عدا حراك أسرهم في وقفات ينتهي أثرها بانتهاء زمن الوقفة، لا يوجد قاطرة دعم ودفع لكي تصبح جزءا من جدول أعمال الوطنية الفلسطينية.

وآخر من قررت دولة الفاشية المستحدثة، مصادرة جثمانه، الفدائي ناصر أبو حميد الذي غادر الحياة مريضا، دون أن يجد طريقا لرؤية بيته قبل الرحيل الأبدي، فقررت عائلته الصغيرة، ووالدته التي تجسد نموذج الفلسطينية، اما وأختا وزوجة، قوة تحدي وصلابة في رفضها تقبل "عزاء" الابن قبل أن يحضر ليكون تراب وطنه حاضنته الأخيرة، وليس مقبرة مجهولة أو ثلاجة تفوح منها رائحة العنصرية التي تضلل دولة العدو القومي.

منذ مغادرة ناصر أبو حميد، ورفض حكومة لابيد - غانتس تحرير جثمانه، ووالدته تقود حركة فعل متجددة، لإعادة احياء الحراك الوطني العام من أجل "إطلاق سراح جثامين" الفلسطينيين من مقابر الأرقام وثلاجات الموتى، حركة يجب أن تصبح فعل متواصل، وأن تأخذ أبعادا جديدة، محلية وعربية.

ربما، بات لزاما عل الرسمية الفلسطينية، ان تعيد التفكير بأسلوب معالجتها لقضية خطف الجثامين، والبحث عن سبل مبتكرة في التعامل مع حكومات دولة العنصرية، ولديها من الأوراق الكثيرة التي تستطيع، لو أرادت حقا تطبيق ما ينطقه لسان مسؤوليها، وتنتقل حقا من كلام الكلام الى كلام الفعل.

خطوات صغيرة يمكن أن تفرضها السلطة وحكومتها، ومنها تستطيع أن تجبر حكومات المحتلين لتغيير سلوكها الفاشي في التعامل مع جثامين حقهم الإنساني قبل الوطني، ان يدفنوا في تراب الأرض التي رفعوا راية الكفاح من أجل نيل حريتها.

ومع ما تملكه السلطة الفلسطينية من وسائل خاصة البعد الأمني، سواء ما يتعلق بالتنسيق ومظاهره، يمكنها اللجوء الى أشكال أخرى من العمل المواجه قوات العدو ومتوطنيه الإرهابيين وطريقة الردع الممكنة، خاصة مع نمو حركة تفاعل عسكري في أكثر من منطقة ومكان بالضفة والقدس، وترفع درجة التحدي الى مختلف مظاهرة.

الى جانب عناصر الفعل الداخلي الممكنة، تستطيع نقل معركة تحرير جثامين الشهداء الى بعد إقليمي ودولي، لتصبح مسألة على الجدول العام، بتشكيل وفود مختلفة من ذوي المخطوفين تبدأ من مقر الجامعة العربية، وتنطلق الى دول عربية، وبالتحديد منها من أقاموا علاقات "تطبيع" مع دولة الكيان، وأيضا الى العربية السعودية، بما لها من ثقل خاص.

وفود تطرق أبواب الأمم المتحدة ليس في رام الله وغزة فقط، بل في نيويورك وجنيف، وتذهب الى مقر الاتحاد الأوروبي مع تحضيرات شعبية للجاليات العربية ليكون الأمر عمل متكامل وليس "فزعة" استعراضية فحسب.

ليس صحيحا، غياب أدوات القوة لتحرير جثامين المخطوفين، ولكن هناك "تغييب لها"..فهل تبدأ الرسمية الفلسطينية تفعيل أدواتها كي تمنح أجساد الراحلين حضنا بتراب وطن دفعوا حياتهم ثمنا ضريبة مسار طريق التحرر والحرية.

ملاحظة: مؤسسة ماليزية تحدثت عن سوء استخدام تبرعات بقيمة 150 مليون دولار من قبل حكومة حماس..هل من مساءلة ومحاسبة..أكيد هاي تعابير لا تستقيم وثقافة الحاكمين..ويمكن يروها عيب فهم من "الصالحين جدا"..والتشكيك بذمتهم "حرام شرعا"..مسكينة يا غزة!

تنويه خاص: مقارنة أرقام المساعدات التي أقرتها إدارة أمريكا للفلسطينيين، اللي كلها مش أموال نقدية، مع ما سيكون لدولة الفاشية المستحدثة، بتكشف هم وين وأنتم وين..بس لمين تحكي اذا الدم صار مثلج!

خطوط أمريكا "الخضراء" للفاشية اليهودية..اعدام الفلسطيني وتعزيز التهويد!

كتب حسن عصفور/ سارعت بعض وسائل إعلام عربية، ترجمة ما نشرته أحد محطات البث العبري، عما أسمته خطوط أمريكا "الحمراء" لحكومة "الفاشية اليهودية" القادمة، بأنه لا يجوز لها ضم أراض فلسطينية الى الكيان، او المساس بالوضع القائم في المسجد الأقصى، رغم انها هي أول من قام بالمساس به، بعدما قامت إدارة أوباما عبر وزير خارجيتها كيري عام 2015 بتقسيمه زمانيا ووضع كاميرات خاصة، بل غيرت تسميته الرسمية من الحرم القدسي الى (الحرم/ الهيكل) في كل ما يصدر عنها من بيانات.

أول من أحدث تغييرا جوهريا في الحرم القدسي هي أمريكا، ولكن خطها "الأحمر"، يتمثل في تثبيت الوضع القائم لمنع أي حالة انفجارية شعبية في وجه حكومة الرباعي الفاشي، جراء "حماقة السلوك" المتوقع من رأس الإرهاب الجديد "الوزير الخارق" إيتمار بن غفير وحليفه المركزي سموتريتش، لتمرر المسائل الجوهرية دون أن يتبعها خروج كبير عما رسمته خلال الفترة القادمة.

ولعل "الخط الأحمر" الثاني حول منع الضم يكشف، أن "الخدعة السياسية الكبرى"، التي تحاول أمريكا تمريرها، "وقاحة الضم"، وليس جوهره، لأنها تجنبت كليا الحديث عن الآلية التي أعلنها سموتريتش وبن غفير، ضمن ما منح لهما من "صلاحيات خاصة"، يتمثل في "شرعنة الاستيطان" عبر تطبيق القانون الإسرائيلي في المستوطنات القائمة، مع تعزيز البناء وتوسعه بالقدر المسموح.

موضوعيا، "الخطان" هما فعليا ضوء أخضر للمضي بتعميق التوراتية السياسية على الوضع القائم، مع غض الطرف عما ترتكبه من جرائم حرب يومية، واعدامات ميدانية، يتم تنفيذها على الهواء مباشرة، دون ان تقيم وزنا لأي "نقد – انتقاد" من أي جهة كانت، ما دامت تجد حماية مطلقة لها من أمريكا، التي تقف سدا منيعا أمام المؤسسات الدولية لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب.

الرسالة الأمريكية، التي تصمت عليها الرسمية الفلسطينية بشكل مثير للاستهجان، بل البعض منها يراها "خطوة إيجابية"، ستكون قاطرة مشروع الفاشية اليهودية القادمة والذي يستند الى عناصر محددة منها:

* تطبيق القانون الإسرائيلي على كل ما هو يهودي في الضفة والقدس مستوطنات ومستوطنين، وبناء طرق جديدة تعمل على تثبيت عملية "الفصل"، بين الفلسطينيين والمستوطنين على طريق إقامة "محميات فلسطينية خاصة، وضمان أمن "اليهود" في الضفة.

* تعزيز الحكم الانفصالي في قطاع غزة بقيادة حماس، ومنحها سبل قوة مضاعفة عما كانت في زمن الحكومة المنتهية، باعتبار ذلك الوجه الآخر المكمل للمشروع التوراتي، بوجود "كيانية فلسطينية منفصلة"، والتي تمثل أحد ركائز الفكر التهويدي.

* الاستعداد لنشر الفوضى المسلحة في الضفة والقدس، لاستخدامها تبريرا لحصار "السلطة الفلسطينية"، وارتكاب جرائم حربها المتلاحقة، ويبدو أنها بدأت مبكرا قبل تشكيل حكومتها "رباعية الدفع".

* وقف كل اتصال سياسي مع "الرسمية الفلسطينية"، ووضعها الدائم تحت ضغط "الاستهداف الذاتي والعام"، مع تهديد مباشر بأنها قد تذهب لخيار "التدمير

الشامل"، والتحضير لبديل يتوافق مع جوهر المشروع الشاروني في الضفة لبناء "محميات خاصة".

الرسالة الأمريكية وخطوطها الخضراء، تجاوزت كونها "جرس إنذار مبكر"، بل تعكس واقع الموقف الذي سيصبح واقعا فيما بعد تشكيل الحكومة الفاشية، وقد لا تنتظر وقتا للذهاب الفوري في تنفيذ خطتها المحدثة للتهويد والتوراتية.

ودون أن تكسر "الرسمية الفلسطينية" روتينها السياسي اليومي، بالذهاب الى خط فرض حقائق مسبقة مما تم التوافق عليه ضمن المؤسسة الشرعية، يصبح تهديد الإرهابي بن غفير بأنه سيقوم بـ "تدمير السلطة" (بطريقته) ونحو العمل مع "روابط قرى" معاصرة كخيار بديل، وفقا لما أعلنه صوت وصورة، الواقعي الممكن.

المواجهة الوطنية للمشروع التوراتي المستحدث لم تعد "خيارا" من بين خيارات، بل هي الخيار الوحيد الممكن...دون سلام بغير رحمة!

ملاحظة: ماذا فعل منتخب المغرب في حال مشهدنا العام...كسر كل "المحرمات" التي سادت ثقافة العربي منذ العام 1930 مع أول انطلاقة لكأس العالم في الأوروغواي..بات من حقنا ان نفرض عدالة أكثر في توزيع "مراكز القوى الكروية" بعيدا عن "عنصرية الغرب الاستعمارية".

تنويه خاص: احذروا "الاستعراضات الممولة" استغلالا لمسميات أجنحة عسكرية في بعض مناطق الضفة، وتضخيمها عبريا لهدف ما عاد سري ابدا...الفعل الفدائي مش استعراضي ولا عمره كان!

راجمة "الصواريخ الكاذبة"...نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ في قمة "واي ريفر" 1998 برعاية الرئيس الأمريكي "النشط" في حينه، بيل كلينتون، وافق رئيس حكومة دول الاحتلال نتنياهو ومعه الإرهابي شارون على "عناصر تفاهم خاصة"، حول إعادة انتشار قوات

الاحتلال من مدن وبلدات بالضفة وضواحي القدس، وفقا للاتفاق الانتقالي الموقع عام 1995، بعدما توقف نتاج اغتيال اسحق رابين رئيس حكومة إسرائيل.

واعتقد الرئيس الأمريكي أن نتنياهو، ربما بدأ مسارا مختلفا عما كان عشية قيادته مظاهرات اليمين الإرهابي ضد الاتفاق مع منظمة التحرير، والتي مهدت الباب واسعا لاغتيال رابين، كمقدمة لاغتيال اتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو"، ولكن خاب ظن كلينتون جدا بما فعله نتنياهو، عندما وصل مطار اللد، ووجد في استقباله متظاهرين من بني جلدته الفاشيين، يهاجمون ما حدث من "تفاهم" حول إعادة الانتشار من أراض الضفة، ومن أرض المطار أعلن أنه لم يلتزم ولن يلتزم ، ولن ينفذ ما حدث "تفاهما" مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

التذكير بما حدث في "واي ريفر"، دون مسار نتنياهو الطويل المليء بكل ألوان الدجل العام، كونها اتفاقية مع رئيس أمريكا وفريق يهودي كان منذ البداية معاديا لاتفاق أوسلو، ورافضا لها بقيادة دينس روس، ولكن نتنياهو وجد أنه سيفقد قاعدته الانتخابية لو أكمل مسار التفاهم، وربما يواجه مصير رابين، وفقا للتعبئة التي سبقت، فكان قرار إدارة كلينتون العمل السريع لإسقاطه، وشكلوا خلية عمل خاصة وعلنية لذلك (ربما كانت سابقة)، وحققوا مرادهم بانتخاب من كان أكثر كراهية للسلام يهود باراك 1999.

الإشارة الى تلك الحادثة السياسية، مقدمة لتذكير البعض بمن هو نتنياهو، الذي استخدم قناة "العربية" السعودية في أول مقابلة له مع وسيلة إعلام عربية، لإطلاق جملة من الأكاذيب التقليدية جدا، والباهتة الى حد القرف السياسي.

نتنياهو، والذي بدأ سعيدا جدا وفرحا كطفل بتلك المقابلة، حاول أن "يتذاكى" في ملف السلام وقضية فلسطين، وعلاقة أمريكا بالعربية السعودية، ولنترك ذلك الملف راهنا، خاصة عندما قال إنه سيبحث "تدهور علاقات المملكة مع إدارة بايدن" والتي لها موقف مسبق منه، لكن ذلك ليس "بيت قصيدنا الوطني راهنا".

خلال المقابلة يوم الخميس 15 ديسمبر 2022، قال "أعتقد أننا نواجه إمكانية ليس مجرد توسيع السلام، أعتقد أنه يمكن أن يكون لدينا مبادرة سلام جديدة من شأنها أن تشكل قفزة نوعية لتحقيق الحل لكل من الصراع العربي الإسرائيلي وفي نهاية المطاف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".. و ""إنني أشير إلى ما يمكن

أن يكون سلامًا تاريخيًا رائعًا حقًا مع المملكة العربية السعودية"، مشيرا إلى أن "السلام مع السعودية سيخدم غرضين، حيث ستكون نقلة نوعية للسلام الشامل بين إسرائيل والعالم العربي، وستغير منطقتنا بطرق لا يمكن تصورها".

تلخيص مكثف لما قاله الفاشي المستحدث نتنياهو، فيما يتعلق بالسلام كما يريد، بعيدا أنه تجاهل بوعي او بغباء أن مبادرة السلام العربية 2002 في بيروت أصلها مبادرة سعودية، وكانت بابا لحل الصراع ومن رفضها جملة وتفصيلا حكومة الليكود بقيادة الإرهابي شارون، واختارت المضي قدما بحربها لتدمير السلطة الوطنية واغتيال ياسر عرفات، والذهاب لتحضير الانقسام الفلسطيني عبر انقلاب حركة حماس لاحقا 2007.

نتنياهو، تحدث عن أنه سيكون هناك "سلام تاريخي رائع"، ولكن بعدما تقوم العربية السعودية بتقديم كل ما لديها من أوراق لطبعنة علاقتها بإسرائيل، وفتح الباب واسعا لدولة الكيان، مقابل وعد بـ "سلام تاريخي رائع"، وتجاهل كل ما هو قائم من علاقات تطبيعية ورسمية بين دول عربية والكيان، كرشوة ساذجة منه للرياض.

وليت صحفيي القناة ذاتها يكملون "فعلتهم" ويسألونه ما هو "السلام الذي يراه" من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي فالفلسطيني...هل يتضمن الاعتراف بقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين وفق الحدود التي جاءت في نص القرار، وهل يعتبر الرئيس محمود عباس "شريكا حقيقيا" في السلام، وان حكومته ستلتزم بوقف كل أشكال التهويد و "تورنة" مناطق فلسطينية، وأن القدس الشرقية هي أرض محتلة ستكون جزء من أرض دولة فلسطين، وسيتم التفاوض حول قضية اللاجئين وفقا للشرعية الدولية.

هل السلام التاريخي يشمل وقف دولة الكيان دعم الانفصال الكامل الذي بدأ منذ يناير 2006 وتكرس يونيو 2007، في قطاع غزة، وسيعود للالتزام بأن ممثل الشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير، والتفكير العملي لاستكمال بعض قضايا تفاوضية خاصة بالطريق الرابط بين الضفة وقطاع غزة، وفقا لما كان متفق عليه.

أسئلة واضحة لتحديد جوهر "السلام التاريخي الرائع" الذي تحدث عنه نتنياهو، دون تجاهل ان يوضح مفهوم السيادة الفلسطينية ومظاهرها على دولة فلسطين، كونه سبق حديثا نافيا كليا أي بعد سيادي لها...

بعد ذلك يمكن القول إن هذا الرجل تغير حقا، وهو ليس ذات الشخص الذي كذب على الرئيس الأمريكي كلينتون، الذي استضاف "توقيع اتفاق إعلان المبادئ 1993، ثم توقيع الاتفاق الانتقالي 1995، وقمة واي ريفر 1998، فقمة كمب ديفيد 2000).

الحقيقية التاريخية المسجلة منذ انتخاب نتنياهو لأول مرة 1996 رئيسا لحكومة دولة الكيان، وهو يمثل النموذج الأكثر سوادا سياسيا، ودورا تدميرا، وما يمكن صناعته فعلا هو "التخريب التاريخي" لأسس سلام حقيقي تنهي الصراع الدائم.

الوصف الحقيقي لنتنياهو هو " راجمة الصواريخ الكاذبة"، والتي لن تتوقف سوى بفعل يبطل مفعولها بـ "صفعات صاروخية" متلاحقة..ذلك ما يمكنه أن يكون ردا وغيره ليس سوى طحن الكلام!

ملاحظة: مفيد جدا للرسمية الفلسطينية أن تعيد قراءة تصريحات عضو كنيست من حزب ليبرمان اللي ابدا مش مناصر للفلسطينيين، بقولها لو ترشح قاتل رابين الآن لفاز بعضوية الكنيست..استخدام نموذجي لنمو الفاشية داخل دولة الكيان...نموذج يجسد "حقيقة سياسية" يخافون رؤيتها..والسبب مش مجهول أبدا!

تنويه خاص: يبدو أن حركة حماس قررت زيادة سعير حربها الإعلامية ضد السلطة الفلسطينية، لاستكمال مسار "الرسائل الذكية" التي أرسلتها لحكومة الاحتلال عبر مهرجانها الاستعراضي الأخير.. بأنها لن تقاتل في الضفة راهنا وأنها تعزز "نتوءها حاليا"...التذاكي مظهر من مظاهر الغباء السياسي!

ردح نتنياهو و"نيويورك تايمز"..حَول فكري ورائحة عنصرية!

كتب حسن عصفور/ في سابقة، ربما، هي الأولى منذ قيام دولة الكيان العنصري الاحلالي عام 1948، تخرج "نيويورك تايمز"، صحيفة أمريكية منحازة تاريخيا لها، بافتتاحية يوم السبت 17 ديسمبر 2022، تحت عنوان "المُثل العليا لدولة اليهود في خطر"، بعد نتائج الانتخابات الأخيرة، التي أنتجت تحالفا مركبا بقوة تأثير "الفاشية الدينية"، والتي أصبحت عمليا صاحبة القيادة السياسية في الحكومة القادمة.

الصحيفة الأمريكية، والتي يمثل أبرز صحفييها المختصين بالكتابة عن الشرق الأوسط والمنطقة هم من يهود أمريكا ولهم تأثير كبير على سياستها التحريرية، اعتبرت انتخابات نوفمبر في الكيان، "خروجا نوعيا ومثيرا للقلق مع جميع الحكومات الأخرى في تاريخ إسرائيل الممتد لـ 75 عامًا."، وأن "حكومة نتنياهو تشكل تهديدا كبيرا لمستقبل إسرائيل وتوجهها وأمنها، وحتى فكرة الوطن اليهودي". وأوضحت أن سياسة الحكومة المقبلة في الضفة الغربية والقدس ينذر بإثارة "جولة جديدة من العنف والتصعيد".

سريعا رد نتنياهو، بلغة كشفت، أن الصحيفة الأمريكية اصابته بمقتل سياسي، بعدما قال إنه سيتجاهل "نصائحها لأنها اعتادت على "شيطنة إسرائيل وتدعو بشكل مخجل إلى تقويض الحكومة الإسرائيلية المنتخبة".

موضوعيا، جاء الهلع الكبير الذي انتاب الصحيفة الأمريكية، انطلاقا من زاوية واحدة بشكل أساسي هو الخوف من انتصار اتجاهات دينية متطرفة، تفتح الباب أمام تغيير جوهري لصالح فئات "غير علمانية"، ما يصيب الكيان بخطر على "مُثل اليهود وديمقراطية دولتهم"، التي تفاخروا بها طويلا، بل أن أحد الصحفيين اليهود في ذات الصحيفة توماس فريدمان كتب قبل ذلك بأيام، ان "هذه الدولة لن تمثله بعد اليوم".

الخوف على "المُثل العليا لدولة اليهود"، تلك هي القضية المركزية التي دفعت الصحيفة لإطلاق الصرخة بصوت عال جد، وبشكل غير مسبوق، لكنها تعاملت مع القضية الرئيسية في الصراع العالم بالمنقطة، القضية الفلسطينية بشكل عابر،

ومن زاوية "الحرص على دولة اليهود"، وليس انطلاقا من حق شعب في أن ينال حريته من احتلال أصبح هو الأطول في التاريخ المعاصر.

لم تنطلق الصحيفة الأمريكية في مخاوفها من حقيقة ان دولة الاحتلال، ترتكب جرائم حرب شبه يومية، مع نتنياهو وقبله، فحكومة الثلاثي الراحل قتلت من الفلسطينيين في عام واحد ما تجاوز ما سبقها منذ جرائم حربها بين 2000 – 2004، بينهم حوالي 52 طفلا، تستدعي بعضها إرسال مرتكبيها الى "الجنائية الدولية" فورا، رغم أنها نشرت في مايو 2021 صورا لأطفال قطاع غزة الذي تم قتلهم في حربها التدميرية في حينه.

تجاهل الصحيفة الأمريكية جوهر البعد الاحتلالي لدولة الكيان، يكشف أن الأمر الذي أصابهم بهلع على "مُثل الدولة التي يريدون"، انطلق من زاوية عنصرية خاص بـ "اليهود"، فيما غيرهم كان استخداما وتحذيرا جزئيا على مستقبلهم من "عنف"، وليس من حق لشعب في تقرير مصيره، ودولة تحتل أرض دولة أخرى.

وجاء رد نتنياهو، انعكاسا لحالة ارتعاش كبرى، مما ينتظره، وخاصة ما يتعلق بفرض قوانين من منطلق ديني نحو إقامة "دولة الهالاخا"، كما أصبح يستخدم من ساسة وإعلاميين "علمانيين"، خوفا على "قيم الـ75 عاما اليهودية" كما يدعون، رغم ما يتظاهر به خلافا.

ورغم "الحول الفكري المزمن ورائحة العنصرية" التي تطل من بين كلمات افتتاحية الصحيفة الأمريكية، وخوفها على "دولة اليهود"، لكنها كشفت أن ما سيكون قادما سيهز كثيرا ما روجوه كذبا منذ 1948، حول "النموذج الديمقراطي" في الشرق الأوسط.

كيف يمكن الاستفادة السياسية – الفكرية من التطورات المتلاحقة لفوز "تحالف الفاشية اليهودية المستحدث"، لصالح فلسطين القضية والوطن..فذلك هو أصل الحكاية.

ملاحظة: بعد إعدامه الصريح..ترفض دولة "الفاشية اليهودية" تسليم جثمان القيادي الأسير ناصر أبو حميد.. السؤال شو بدها تعمل "الرسمية الفلسطينية"..هل تتذكر أنها بتقدر ترد أم تكتفي بـ "الولوة" كالعجزة!

تنويه خاص: بدون سابق انذار..التقى في مقر الرئيس عباس مجموعة شخصيات عشان "التحرك الدولي لمواجهة الممارسات الاستعمارية والعنصرية"..طلع مهم القيام بحملة دولية عشان تشرح اللي بيصير..وبعدين مع استهبالكم..الناس قرفت "البرم الفارغ"..بدهم "خربشة" لعدوهم مش "وشوشته"!

شكرا قطر..شكرا للثلاثي "ميم"..وشكرا لجماهير صنعت براية فلسطين أفقا!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا.. بدأت رحلة عربية جديدة مع كأس العالم بتنظيم فاق كل ما سبق، وتأثير لن ينتهي بنهاية الفوز التاريخي للاعب تاريخي باللقبين الأهم في مسابقة عاشها الكوكب الأرضي ما يقارب الـ 30 يوما...بصمة بدأت بافتتاح اعتبر أسطوريا ونهاية ستبقى في الذاكرة الى أبد التنظيم، برفع كاس عالم بيد لاعب يرتدي "عباءة" رمز منطقة دوما تستحق أفضل.

بلا أي ارتعاش، صنعت قطر من كأس العالم حدثا خاصا، لم يكن فقط متعة كروية، ربما كانت الأقل عما سبق من كؤوس عالم، عدا النهائي والذي يراه البعض الأفضل تاريخيا، مسابقة تزاوجت فيها، دون ابتذال، مشاعر العلاقات الإنسانية خالية "الغطرسة والتوافق" بلا عنصرية أو دونية، مشاعر صنعت لوحة جديدة من تفاعل بين "خليط إنساني كوني"، يرقصون يغنون يفرحون يحزون بكل لغات الأرض، فوق أرض عربية لم يسجل بها وعليها، ما يمكن أن ينال مما فعلته "فخرا" تنظيما وإدارة وصناعة متعة رياضة وإنسانية...

"30" يوما كانت البصمة العربية طاغية على الحدث الكوني، دون أن أي ابتذال في التعامل العام، ستبقى جزءا حيا فيما سيكون لاحقا، ولن يكون قادم أحداث كأس العالم كما قبل مونديال قطر، بنسخة قد تكون استثنائية، مظهرا وتفاعلا وتعايشا إنسانيا بكل اللغات الحية.

كلمة شكرا قطر، هي التعبير الأقل تقديرا لما فعلت بلد صاحبها تهم الأرض بعدما فازت بالتنظيم، فكان ردا بفعل الفعل الذي سيبقى في الذاكرة البشرية الجمعية..ويذهب فعل الكلام الى مياه الخليج غارقا.

ومنذ بدايات كأس عالم مختلف، كان الحضور الكروي العربي (عدا منتخب البلد المضيف)، مختلفا وكسر، وربما الى ما لا نهاية، تعبير "التمثيل المشرف"، مع فوز سيبقى قوة دفع سجله منتخب السعودية على الفريق البطل الأرجنتين، رغم تعثر مفاجئ بعد فرحة خاصة، ولتونس فرحة هزيمة فرنسا، فيما قفز المغرب الى مكانة الأبطال، رغم ما تعرض له ظلما بيِّنا في مباراتين كان لهما ان تضعه في نهائي خيالي.

ولعل المتعة التي منحت كأس العالم في نسخته العربية نكهة خاصة ومختلفة، ما فعله "ثلاثي الميم"..منتخب المغرب فريق كروي صنع تاريخيا جديدا بفريق ومدرب ربما ما كان يعرفه الكثيرون، ليصبح الأفضل خلال أقل من شهر زمني، منتخب بعث الطاقة الإيجابية في نصف مليار عربي، كسر العلاقة بين الحاكم والمحكوم..منتخب صنع مجد خاص، وخرج بمجد خاص بل وحسرة لم يعشها عربي يوما، بأن المغرب ليس شريكا في النهائي كونه كان أفضل..المغرب أنتج فعل الفرح لأمة أصابها كثيرا مما لا يجب أن يصيبها.

وكان للثنائي "ميسي ومبابي" دورا في أن يكون نهائي كأس العالم هو الأعظم في تاريخ تلك المسابقة..نهائي خرج عن كل توقعات مسارا ولعبا ونتيجة..ثنائي "ميم" صنع مجدا إسطوريا لمعنى كرة القدم، لاعب ربما غالب البشرية كانت الى جانبه ليرفع كأسا طال انتظارها، موهبة من طراز خاس اسمه ميسي، وحد مشاعر الكون لتراه منتصرا..وآخر أجبر الفرحين بفوز من تمنوا أن يروه خارقا وقادما وربما استثنائيا مزيج بين الفن والقدرة، لاعب خليط بين موهبة الفنان وقوة خارقة...ثنائية في واحد كان جزءا من المشهد عندما ذهب رئيس فرنسا مواسيا دون غيره..حزن يمثل رسالة الى كل من يبحث عن صناعة الفخر الوطني.

وفي قلب ذلك الحدث العجيب، كانت فلسطين الحاضر الخاص في المسابقة الأبرز...رايتها كانت الأعلى بين رايات المشاركة الرياضية... جماهير ولاعبين

من بلاد المحيط الى الخليج لا تكتمل فرحتها دون أن ترفع راية فلسطين الوطن.. لتفتح أفق حرية لدولة تنتظر قرار إطلاق سراحها من اعتقال طال زمنه...

كل ما كان من فعل التنظيم الإبهاري، يعيد بعضا من صناعة ما كان فخرا في بلادنا ولأمتنا وشعوبها..الذي يجب أن يكون سمة وليس استثناءا.

شكرا قطر..شكرا الثلاثي ميم ..شكرا لجماهير قالت أن فلسطين هي الثابت الذي لم يغب، ولن يغيب، أي كان فعل العابرون بفعلهم العابر!

ملاحظة: تشييع جنازة "شهداء لقمة العيش" في غزة، كشفت المكونات الفصائلية وخاصة حكومة الخطف العام، كم هي خارج الإحساس الوطني...وكأن الأمر كان حادث سير وليس اعدام مسبق...العار سيبقى مرادفا لكم الى ان يتطهر الناس من بقاياكم!

تنويه خاص: وقاحة المسؤولين الأمريكان فعل مستدام...سفير رأس الحية في تل أبيب اليهودي توم نيدس يحاول سريعا "تبيض" صفحة حكومة الفاشية المستحدثة عبر مديحه لراسها السام...مبروك لمن سيبقى منتظرا "الَزبد الأمريكاني".

طفولة صاروخية خدمت "الفاشية اليهودية" بعد جريمة اعدام عمار!

كتب حسن عصفور/ خلال ما يقارب الـ 100 ساعة الأخيرة، ارتكبت قوات "الفاشية اليهودية" جرائم حرب واعدامات ميدانية بحق 9 من أبناء الوطن، آخرها جريمة اعدام الفتى عمار مفلح في حوارة بنابلس، التي أنطقت بعض أوروبا ومبعوث الأمم المتحدة، الذي لم يقل يوما كلمة حق واضحة ضد جرائم العدو القومي، جريمة لم تتمكن دولة الكيان العنصري من لملمة فضيحتها الناطقة بكل اللغات.

وفجأة، وسط حالة من "التململ العالمي" للبحث عن شكل من اشكال المساءلة لمن قام بعملية الاعدام، يخرج أحدهم من منطقة ظلامية في قطاع غزة، ليلهو بـ "صاروخ" سقط في منطقة فارغة، فراع عقلية مطلقه، لتجدها الحكومة الفاشية

فرصتها، وتسحب ضوء الحديث من جريمة اعدام بدم بارد في وضح النهار، الى قيامها بقصف متلاحق على مواقع عسكرية، ويصبح الخبر فعل صبياني بالحد الأدنى للوصف، كي لا نذهب بعيدا اتهاما مقابل قصف حربي عدواني...

وبعيدا عن "النوايا" سواء بعضها حسن مما ذهاب لفعلة من واقع "فشة خلق" غضبا مما رآه جرما ناطقا في حوارة نابلس ضد عمار ومن سبقه شهداء، او "سوء نية" لتقديم "خدمة مسبقة الدفع" لدولة الكيان، وحرف مسار المشهد من حالة ادانة صريحة، لم يكن لها سابقة بذلك الوضوح، تفوق جدا ما حدث مع اعدام الصحفية شيرين أبو عاقلة، فما كان ليس سوى ضرر وطني كامل الأركان.

محاولة البعض، بإظهار ان قطاع غزة هو القوة القادرة على الرد الفاعل ليس سوى تفكير صبياني وساذج بشكل مطلق، فكل تلك الأسلحة لن تحدث إرباكا للقوة الفاشية كما عملية في القدس والضفة الغربية، التي تصيب مشروعهم التوراتي بتهويد أرض فلسطين بمقتل سياسي – فكري، فلسطنة تلك الأرض هي الصراع وليس قطاعا خارج النص التهويدي بكامله يعيش "نتوءا" بحسابات أخرى.

قوة قطاع غزة العسكرية لا قيمة لها، سوى في حالة انطلاق حركة مواجهة كبرى مع العدو الاغتصابي، كما كان 2000 – 2004، في حال قررت حماس كسر معادلتها السياسية – الأمنية مع الكيان العدو، لتصبح كامل أرض دولة فلسطين مسرحا لفعل كفاحي عام، وليس انتقائي او جزئي...

دون تلك المواجهة الكبرى، أي عمل من قطاع غزة بطابع "القصف الصاروخي" لن ينتج سوى إنهاك فعل الانتفاض المتدرج في الضفة والقدس، والذي بات يمثل بداية "صداع حقيقي" لمؤسسة أمن دولة العدو، بل وأخذ في ارباك قواته فبدأت تسارع في ارتكاب عمليات الاعدام المتلاحق، تحت خوف وارتعاش من أي حراك شعبي فلسطيني.

لم يعد الأمر مسموحا بالصمت على ما يمكنه الحاق الضرر الوطني بالفعل المتنامي شعبيا وعسكريا ضد الوجود اليهودي فوق أرض فلسطين، وخاصة بعدما أخذ منحى اتساعيا في مناطق مختلفة، وليس محصورا في نابلس وجنين،

بل أن القدس عشية وقوع "انفجار كبير" ربما يكرر ما حدث يوم 28 سبتمبر 2000، يوم أن حاول الفاشي شارون اقتحام المسجد الأقصى، كمقدمة لحرب تدمير السلطة الوطنية في حينه.

فصائل قطاع غزة، غالبها له حضور في الضفة والقدس، لتتفاعل مع النمو الانتفاضي بدلا من الاتكال على اصدار بيانات "التشجيع"، كما مشاهدي مباريات كأس العالم من مدرجات ملاعب قطر، التي انتصرت لفلسطين خيرا من فعلة صاروخية ألحقت ضررا وطنيا بفعل فلسطيني حقيقي.

"الأفعال الصاروخية الصبيانية"، أي كان هدفها ونوايا فاعليها، سذاجة أم خدمة مسبقة الدفع، لا يجب أن تمر مرورا عابرا من مختلف قوى الشعب الوطنية، كي لا تحرف جوهر المعركة الكبرى من واقع مواجهة حقيقية الى "مواجهة وهمية".

تفاعل "الغضب الشعبي العام" في الضفة والقدس لمواجهة "الفاشية اليهودية"، الراهنة والقادمة، لا يجب غدره بحركات خارج النص الوطني.

ملاحظة: كان يمكن للشقيقة "البحرين" تأجيل زيارة رئيس دولة "الفاشية اليهودية" بعد جريمة اعدام الفتى عمار مفلح كم يوم..بلاش تلغيها عشان تعلم تلك الدولة أن جرائم حربها تغضب العرب مطبعين ومش مطبعين...للعلم البحرين كانت ربحت أكتر لو فعلتها.. بس لو بنت اخت الشيطان!

تنويه خاص: مش غلط "المؤسسة الرسمية الفلسطينية" تتابع بانتباه واهتمام حالة "غليان يهود العالم" ضد تطورات دولة الكيان...ما يقولوه كلام "نوفي جدا" وما انحكى من 1948..هاي ما بدها "ارتعاش" ولا "برطمة"..بدها بس شوية "لحلحلة"..فتلحلحوا!

ماكرون..ثقافة "الأم الحنون" الاستعمارية تطل عبر شباك لبناني!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، خرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بتصريح ربما هو الأغرب في عالم السياسة من رئيس "فرنجي" لبلد عربي، خلال سنوات طويلة، عندما طالب في لقاء مع وسائل الإعلام يوم الجمعة 23 ديسمبر 2022، بإزاحة "القادة السياسيين اللبنانيين الذين يعرقلون الإصلاحات... يجب تغيير قيادة البلد".

وتطوع" بوضع معادلة "المطلوب سياسيا" بـ " "إعادة هيكلة النظام المالي ووضع خطة مع رئيس نزيه ورئيس حكومة نزيه وفريق عمل ينفذها ويحظى بدعم الشارع"، مؤكدا أنه يرغب في "المساعدة على نشوء حل سياسي بديل (...) من دون أي تساهل مع القوى السياسية"، داعياً إلى "عدم التنازل عن أي شيء للذين أثرَوا في السنوات الأخيرة ويريدون البقاء ويمارسون الابتزاز".

بالتأكيد، وبلا أدني مواربة، تمثل أقوال الرئيس الفرنسي "نموذجا وقحا جدا" في التدخل غير المسموح به في واقع بلد عربي، أي كان واقعه السياسي، ورغم كل ما لهذا أو ذاك من مواقف وملاحظات من حقيقة الوضع الداخلي الذي قاد الى كارثة هي الأصعب في تاريخه، أن يخرج رئيس بلد مستعمر، وأس النظام الطائفي القائم، عن قواعد التعامل مع "استقلالية الحياة السياسية"، فتلك نظرية تفوح منها "فوقية وعنصرية سياسية"، خاصة مطالبته بـ "إزاحة القادة السياسيين"، و "تغيير قيادة البلد".

ورغم أنه هو وحكمه السياسي غارقين في أزمات بلا حدود وبلا حلول، وبدلا من التفكير فيما ينقذ فرنسا الغارقة في التبعية الأمريكية، خاصة موقفها من الحرب بأوكرانيا، الأمر الذي أصاب بلدان أوروبا بكاملها بمصائب شاملة، ومن كل زواياها، لكنه خرج من بين "الركام السياسي" الذي وصلت اليه حكومته، ليكشف عن جينه الاستعماري الذي يبدو أنه لم يتخلص منه، رغم توسله اليومي لبلدان عربية بأن تجد له حلا لأزمة الطاقة والاقتصاد الذي أصاب فرنسا ظلاما شاملا في عهد "وزير الاقتصاد" الأسبق.

أقوال ماكرون، خروج عن المألوف السياسي في شكل "النصح الممكن"، بالتجاوز نحو فتح صراع من نوع جديد، وهو يقينا يعلم، أن الأزمة أساسها ما

تركته "فرنسا الاستعمارية" من تركيبة نظام يقوم على البعد الطائفي في مناحي الحياة كافة، من تعيين مدرس الى انتخاب رئيس الدولة، يجب أن يمر عبر "نفق البعد الطائفي".

حديث ماكرون، عن "الإزاحة السياسية" لإحداث التغيير الذي يريده، ليس سوى وصفة حرب أهلية جديدة بمظهر ديمقراطي، خاصة وأن وسائل التغيير إما انتخابات عامة أو انتخابات حزبية خاصة، وغيرها يكون مظاهر الفتنة والحرب لفرض "التغيير الماكروني" المطلوب لإزاحة من يراهم الرئيس الفرنسي "فاسدون".

المفارقة أن "النصائح الماكرونية" تصادفت مع حملة أمنية فرنسية ضد الأكراد في باريس، حملت كل ملامح العنصرية والفاشية، كانت تبث للعالم أجمع، ليرى حقيقة نظام الوراثة الاستعمارية في التعامل مع غير "العرق الآري"، ما أجبره ليخرج بتصريح انتقادي، دون أي إجراء عملي..فقط لنتخيل لو حدث الأمر ضد بعض "يهود باريس"، ماذا سيكون رد الفعل العام حكومة ونظاما...وهو نموذج مصغر للثقافة الاستعمارية التي لم تغادر جينهم الخاص.

ما قبل ان يصبح رئيسا، وصف ماكرون من طرفي النظام السياسي الفرنسي بأوصاف يبدو أنها سترافقه طويلا، فاليمين راه "عميلا"، والحزب الاشتراكي اعتبره "بروتوس المعاصر"، توافق كان غريبا على ذات الشخص الذي خطف الرئاسة الفرنسية بطريقة خاصة، دون أن يخرجها من أزماتها، بل أغرقها أكثر فأكثر.

هل يحق لمسؤول عربي، أن يطالب بتغيير قيادة فرنسا عبر وسال إعلام، ويعتبر إن حل أزمتها الراهنة، التي وصلت فيما وصلت بفضل "بروتوس المعاصر"، أم أن ذلك حق خاص لجين بقايا الاستعمار.

فمن يُقبل "يد حكام العرب" بحثا عن حل لمصيبته الخاصة ليس جديرا بتقديم معادلات حل لبلدان وشعوب أخرى..فليبحث عما ينقذ رأسه قبل أن يجده زاحفا في شارع باريس العريق..أو قابعا في "الباستيل" الشهير.

أقوال ماكرون تجسيد مكثف لعنصرية خاصة و"فوقية سياسية" لا يجب أن تمر مروا عابرا!

ملاحظة: في ذكرى ميلاد رسول دفع حياته ثمنا لمقاومة الكراهية والحقد..تحية لمناصريه ومحبيه ولشعب فلسطين..ويدا بيد للخلاص ممن حاصره ليشرق وطنه التاريخي فلسطين سلاما وحرية!

تنويه خاص: مقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المحامية الطليانية فرانشيسكا ألبانيز..تواجه حملة تشهير غير مسبوقة لشخصية في مكانتها الأممية..فقط لأنها أصرت ان تعرض ممارسات الفاشيين اليهود دون مكياج.. مفروض يكون هناك حملة دعم ضد حملة "حرقها" من الصهاينة..ومش غلط لو "جامعة العرب" من يقود!

معادلة القتل "الفاشي اليهودي" المستحدثة: لو..لم ..لكان!

كتب حسن عصفور/ لم يعد الحديث عن الاعدامات المباشرة للفلسطينيين حدثا استثنائيا من قبل قوات "الفاشية اليهودية"، فتلك سمة متلازمة مع بداية الغزو الاغتصابي والاحتلال الاحلالي، لكن جديدها، البعد الأيدولوجي المصاحب لكل فعل يتم.

خلال ما يقارب الـ 100 ساعة، أقدمت قوات "الفاشية اليهودية" على ارتكاب 9 عمليات اعدام ميدانية، تحت شعارها الذي استنبطته بعدما أقدمت على اعدام القائد في الجهاد تيسير الجعبري في أغسطس 2022، حيث اعترفت أن عملية "التصفية" جاءت وفقا لمعتقد "نوايا القتل المسبق"، دون ان يقوم به، ورغم انه مقيم في قطاع غزة وليس الضفة والقدس، ومن الصعب جدا الوصول الى خاصية رقابة "التفكير المسبق"، لكن حكومة "الثلاثي" لابيد غانتس وبينيت ومعهم منصور عباس، اتجهت لتكريس مبدأ مستحدث، سيصبح لاحقا مع حكومة "الرباعي الفاشي" نتنياهو سموتريتش بن غفير ودرعي، مبدأ ثابتا.

مساء يوم الجمعة، نفذ أحد جنود الجيش "الفاشي اليهودي" عملية اعدام نموذجية، عندما اقتحم تجمع لمجموعة من شباب بلدة حوارة بنابلس، وحاول الاعتداء على أحدهم فقاومه بيده، لكن الفاشي الصغير اعتبر تلك "إهانة" لهيبة كيانه العنصري، ان يقدم فلسطيني على رفض التعدي، فقام بتنفيذ عملية الإعدام على الهواء.

وسريعا أبرقت غرفة عمليات "البث الأمني العبري" عن وجود عملية طعن لأحد جنودهم، لتنكشف وسريعا جدا مكذبة الطعن، مع نشر فيلم توثيقي تفصيلي للجريمة الجديدة، فما كان من امر غرفة "البث الأمني" لدولة الكيان سوى تعديل روايتها، التي لم يمض عليها ساعة، بحيث ارتبط الأمر بأن الفلسطيني حاول خطف سلاح ذلك الجندي، بهدف القيام بعمليات ستؤدي الى مقتل العديد من "اليهود" المارين في الطريق الفلسطيني..

وعليه كان قرار الإعدام منطلقا من معادلة مستحدثة لمعادلة "التفكير المسبق" لتصبح "لو ..لم..لكان..لو لم يقم الجندي بقتل الفلسطيني لكان حدث قتل يهودي..

فيلم الإعدام وبيان تبرير الإعدام، وثيقة كاملة أن "الفاشية اليهودية" باتت تتصرف برؤية جديدة، نحو كسر شوكة النمو الكفاحي المتنامي والمتفرق في بعض مناطق الضفة والقدس، كي لا يصبح حركة انتفاضية شاملة، تربك كل مخططهم التهويدي العام، وأيضا تضعهم في مشهد كوني لن يكون كما كان في عام 2000، بما حاولت تقديمه من "ذرائع" كاذبة، وقع فيها البعض الفلسطيني والعربي وطبعا الدولي بمساعدة أمريكية كاملة...

تطور المواجهة الكفاحية في الضفة والقدس، قد يقود الى فرض التغيير الإجباري لموقف السلطة الفلسطينية، التي لا تزال تقف "حائرة" للبحث في طريق خيارات كررتها مرارا، وتهدد بأنها لن تبق متفرجة، ورغم كل جرائم العدو اليومية، لا تزال متفرجة، لكن خروج نمط المواجهة من عمليات متفرقة تفتقد أحيانا العمق الشعبي، الى فعل ثوري شامل، سيفرض تغييرا بكل السلوك الرسمي.

دولة الكيان، تعلم يقينيا، أن تفاعل الغضب العام في الضفة والقدس، والذهاب لمواجهة تحتوي جانب عسكري، سيكسر ظهر "معادلتها الذهبية" مع حكم حماس

في قطاع غزة، بحيث يصبح من الصعب جدا بقاء قوى وخاصة الجهاد، في موقف المتفرج فقط كي لا تغضب حماس ومصالحها.

ولذا تغيير قواعد الإعدام التي كانت تمارس بشكل انتقائي..تتجه لتصبح "النمط السائد" كمحاولة ترهيب مسبق من الذهاب نحو حسابات تربك كل الحساب القديم، اعتقادا أن العقاب المتوقع لن يكون ابدا وفقا لحجم الجريمة، في ظل الموقف الأمريكي – الأوروبي، وموقف السلطة الفلسطينية التي تحاول جاهدة ان لا تخرج من دائرة "التهديد بالتهديد"، و"وصف جرائم الحرب" بأنها تمثل خروجا...

ترك جريمة الحرب التي نفذها أحد جنود "الجيش الفاشي"، مع بيان تبريرها، تمر دون "عقاب رسمي فلسطيني"، سيكون بوابة الانطلاق لـ "شرعنة" كل ما سيكون جرائما وحركة اعدامات ميدانية، فدون "تدفيع الفاشي ثمنا"، وسريعا لن يقف عما سيكون ضمن معادلة القتل المستحدث (لو..لم ..لكان).

ليتذكر من عليه أن يتحرك، أن العالم لا ينظر لشاكي ولا لباكي ولا للاطم...فالمرتعشون لا يستحقون سوى التجاهل والسخرية!

ملاحظة: "النكبة" تعبير يصيب دولة الفاشيين المعاصرين بهوس خاص..حرب ضد فيلم بثته "نتفليكس".. وجنون في الأمم المتحدة بعد قرارها بإحياء يوم النكبة..تفاصيل صغيرة لكنها طاقة فعل في مواجهة الجريمة.

تنويه خاص: وزير خارجية أردوغان بيقول أنه "تطبيع العلاقات مع إسرائيل مش خيانة لفلسطين"..هيك كلام كان قبل كم من شهر لجماعته في فلسطين جريمة كبرى..اكيد من اليوم حتصير "وجهة نظر"..التجارة السياسية مش دايما شطارة يا مش ذكي...!

من الرياض..أول شرخ حقيقي في "هيمنة القطب الواحد" عالميا!

كتب حسن عصفور/ لعلها المرة الأولى منذ غياب الرئيس الخالد جمال عبد الناصر 28 سبتمبر 1970، تذهب "الرسمية العربية" بوضوح لا غبار عليه، لتعلن أنها ليست "برغيا" ملحقا في سياسة الهيمنة الأمريكية، ليس منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وما أسموه "كذبا" نهاية الحرب الباردة عام 1990/ 91، بل وما قبلها، حيث ارتبطت بشكل شبه مطلق بالسياسة الأمريكية، ومحورها، رغم كل ما أصاب دولها العربية ضررا بل وتخلفا عاما.

من الرياض، وعبر قمم 3 وخلال أيام 3، مع الصين وزعيمها الصاعد دون ضجيج ليكون قائدا عالميا خال من الشعارات التي سادت طويلا، وقعت خلالها ما يقارب الـ 35 وثيقة اتفاق وتفاهم، لم تترك مجالا دون أن تتضمنه، من الاقتصاد الى اللغة الصينية، مرورا بالأمن، والاستثمار وعالم التكنولوجيا، وكل ما له أثرا في تطور الدول وتقدمها، وكذلك رفع شأن الوعي الإنساني العام.

من الرياض، تم إعلان التمرد الرسمي العربي على سياسة "الهيمنة الأمريكية" على جزء كبير من القرار العربي، وكسر حلقات تحديد الحركة والانطلاق، وصلت أن ترسم واشنطن ما يجب أن يكون أولا يجب في عالم علوم وسلاح وبضائع، تضع فيتو لأي مادة تراها "مسا" بسيطرتها العامة على حياة المنطقة، وخاصة دول الخليج العربي.

من الرياض، وبموضوعية كاملة، بدأ كسر "هيمنة القطب الواحد" عالميا، واستبقت قمم الرياض خلال أيام ثلاثة (7 – 9) ديسمبر 2022، نتائج حرب أوكرانيا، والتي فتحت الباب لكسر السيطرة الأمريكية، وتتجه نحو صياغة علاقات جديدة، لخصها وزير الخارجية السعودية بعبارة مكثفة جدا، نعم للتعددية لا للاحتكار في العلاقات الدولية.

من الرياض، وضعت العربية السعودية قواعد جديدة لعملها كدولة في النظام العالمي الجديد، وتمكنت من قراءة حقيقية للواقع المتحرك، وما تملك من قدرات تضعها في مكانة خارج "التبعية"، وأنهت سياسة بدأت مع تولي الملك عبد العزيز آل سعود حكم المملكة، من انحياز لمعسكر تحت شعارات مختلفة، لتبدأ رحلة "تكوين سياسي" جديد، في لا قطبية الانتماء.

والحقيقة التي مهدت لذلك "الطلاق" مع سياسة الانحياز غير الموضوعي للقطب الواحد (المعادي عمليا وجوهريا للطموح العربي)، بدأت منذ زمن بالتدريج وعبر رسائل قصيرة، لم تتعامل معها الولايات المتحدة بالجدية اعتقادا انها "عادة عربية" تطلق كلاما لكنه لا تمارسه، معتبرة أنها دول فاقدة للقدرة أو السيطرة للذهاب خارج "دائرة الاعتقال" الطويل الذي فرضته عليها.

ومن بين تفاصيل تراكمية أدت الى منتج "قمم الرياض" التغييري، انه خلال السنوات الخمس الأخيرة، أي من عام 2017 وحتى تاريخه، كانت الصين هي الشريك التجاري المركزي للعربية السعودية، وليس أمريكا، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، وتنوعت من النفط الى مختلف المجالات، دون حدود أو عقبات، كما كانت شروط العلاقة مع أمريكا.

بل أن الإمارات العربية عقدت صفقة شراء طائرات رافال الفرنسية وسط رفض أمريكي، وعلها كانت إشارة سريعة أن عالم التعاون لم يعد قائما وفق مبادئ "التحديد الأمريكي"، رغم ان الصين والعلاقة العامة معها، تربك واشنطن اضعافا مما تربكها علاقات تعاون مع أوروبا.

من الرياض، قدمت "الرسمية العربية ردا عمليا على تقرير السياسة الاستراتيجية الأمريكية في السنوات القادمة، باعتبار أن الصين عدوها المركزي، فيما رأتها الدولة العربية "الشريك الرئيسي" في السنوات القادمة.

مفهومان نقيضان أحدهما للآخر يكشف قيمة التحول الذي حدث في قمم الرياض الثلاثة، ما كان له أن يحدث دون تغيير جوهري في "المفاهيم الاستراتيجية" للتطور العام الذي بدأ من سنوات ببطئ ولكن بتدرج، حتى وصل الى بداية الانفجار الكبير في صياغة علاقات خارج ذيلية سياسية.

من الرياض، بدأت "الرسمية العربية" وضع حجر أساس "الشراكة" في النظام العالمي الجديد الاخذ في التكوين، وسيكتمل بعد نهاية حرب أوكرانيا، شراكة تستند الى قوة فعلية لم تستخدم سابقا فيما يبنى سياجا من "الاستقلالية النسبية"، فكان الثمن السياسي مكلفا.

من الرياض، بدأ عصر جديد لدور عربي في النظام الكوني المتشكل بقواعد مختلفة، تنهي موضوعيا عهودا من "الذل السياسي"، والانتقال الى "التأثير السياسي".

ملاحظة: حسنا فعل الرئيس محمود عباس في خطابه بالقمة العربية الصينية بالرياض، ان طالب العالم بعدم التعامل مع حكومة "الرباعي الفاشي" بقيادة نتنياهو ..ولكن هل معنى هيك طلب انه الرئيس تراجع عن كلامه قبل كم يوم بأنه سيتعامل معهم...يا ريت يعلنها ويعملها، وما يكون طلب "مشمشي" والسلام!

تنويه خاص: كان ملفتا رفع علم الشقيقة سوريا ضمن أعلام دول العرب في شوارع الرياض وحول مقر القمم الثلاث مع الصين...هل يكون ذلك رسالة أولية أن "حرارة" العلاقات ستعود بعد قطع بفعل فاعل اسمه أمريكا..لو صارت بتكون الصفعة اللي هي على وجه رأس الحية!

من يسبق من...الرسمية الفلسطينية أم سموتريتش وبن غفير؟!

كتب حسن عصفور/ أنهى رئيس "التحالف الرباعي الفاشي" الحاكم الجديد لدولة الكيان الاحتلالي، معظم اتفاقاته الخاصة من أجل تشكيل الحكومة، كان أبرزها مع الإرهابيين بن غفير وسموتريتش، واللذان سيكونان مسؤولان بشكل مباشر حول الوضع السياسي – الأمني والقانوني في أرض دولة فلسطين.

تفاصيل الاتفاقات مع ممثلي الاستيطان الرسميين في برلمان دولة الفصل والعنصرية، باتت محل جدل ونقاش نظرا لخطورتها، وللمرة الأولى يصل النقاش السياسي حول صلاحيات وزراء الى درجة تخرج عن سياقها "الهادئ"، بل أن رئيس أركان جيش العدو القومي، أعلنها بأنه لن يسمح لتلك الاتفاقات بأن تمر، ولا مكان لها في التطبيق.

الصراع بين المؤسسة الأمنية في الكيان، واتفاقات "التحالف الرباعي" لا صلة لها بالقضية الفلسطينية، أو تأثير تلك الاتفاقات على مخاطر الانفجار الأمني

الكبير المرتقب، رغم إشارة البعض له، لكنه صراع "الصلاحيات والسلطة"، بما أن تلك الاتفاقات تأخذ من "جيش الكيان" ما له قدرة وتفويض.

ما تم من اتفاق بين نتنياهو وسموتريتش بمنحه صلاحيات "مرجعية" قرار دولة الكيان في الضفة والقدس، يمهد الطريق الرسمي للانتقال من مرحلة "الضم التدريجي السري" لأرض فلسطينية الى "شرعنتها" بشكل جديد، تحت باب تنفيذ "القانون الإسرائيلي على المستوطنات" القائمة.

اللجوء الى صياغة التفافية لضم الأرض الفلسطينية، الذي كان هدفا للتحالف الفاشي خلال الحملة الانتخابية، محاولة لتمرير خديعة "الضم الناعم" بديلا لـ "الضم الوقح"، ويبدو أن ذلك جاء نتاج مساومة خاصة بين "يهود الإدارة الأمريكية"، فريق بلينكن – نيدس، مع راس التحالف الفاشي نتنياهو، وذلك ما كشف عنه بشكل غير مباشر تصريحات سفير واشنطن في تل أبيب نيدس، ان نتيناهو طمأنه بأنه لن يقوم بعمليات ضم المستوطنات.

حملة "الطمأنة السياسية" التي باشرها "الفريق اليهودي" في إدارة بايدن بقيادة بلينكن، تمثل محاولة لقطع الطريق على تشكيل جبهة معارضة واسعة للحكومة الفاشية القادمة، يكون ليهود أمريكا غير الحاكمين دورا بارزا فيها، كما انه يمثل محاولة لاحتواء أي رد فعل رسمي فلسطيني، من الذهاب للخروج عن "المألوف الكلامي"، والذهاب الى ما يربك المشروع الأمريكي العام الخاص بمنع الذهاب الى صدام غير محسوب.

ويبدو أن "الرسمية الفلسطينية" سارعت بالتفاعل "الإيجابي" مع الرغبة الأمريكية، من خلال تصريح وزير خارجيتها رياض المالكي، الذي سقط في بئر تبرير لا يجوز لفلسطيني أن يقوله، بعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي اليهودي بلينكن، والذي تحدث عن إطالة زمن الاحتلال، وقطع الطريق على أي فرصة لدولة فلسطين، تصريح كان يستحق رفضا فوريا من الرئيس محمود عباس ورئيس الحكومة، بما يمثله من ضرر سياسي فلسطيني.

وكي لا يفسر تصريح المالكي، بأنه سيكون النهج الرسمي الفلسطيني الجديد، بالذهاب الى خلق سبل "التعايش مع الاحتلال" بأشكال محسنة، وجب أولا التنكر لما قاله وكأنها لم تكن، وبما يصل الى رفض مطلق وصريح للموقف الأمريكي،

ولو تجرأوا وأدانوه سيكون خيرا وطنيا، وأن القضية المركزية الذهاب لهزيمة المشروع التهويدي الاحتلالي.

الهدف الأمريكي ليس حقا منع ضم الأرض الفلسطينية، كما يدعي ممثلو "الفريق اليهودي" في إدارة بايدن، بل العمل على تمرير الضم بطرق مستحدثة، دون ضجيج، فكان "الحل الوسط" بينهم وبين نتنياهو الذهاب الى "تطبيق القانون الإسرائيلي" على كل مستوطنات الضفة الغربية كما مستوطنات القدس الشرقية، بما يؤدي الى ضمها دون أن تفتح باب الغضب الشامل، او تربك المشهد العالم.

السؤال لم يعد، هل ستضم دولة الكيان أرض فلسطينية أم لا، بل كيف ومتى..ذلك هو القادم الذي سيكون..ومن يسبق من على تطبيق قانونه الخاص..الفريق الإرهابي وتحالف الفاشية اليهودية القادم، أم الرسمية الفلسطينية، والذي لم يعد أمامها وقتا او خيارا.

فك الارتباط بدولة الاحتلال ومشروعها بالذهاب الى دولة فلسطين المحتلة..أم ضم تدرجي يهودي لكنه متسارع لأرض فلسطين...تلك هي المعركة!

ملاحظة: من الطرائف الجديدة، أن "ورشة تصليح" لمراكب الصيد في قطاع غزة تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة..لأنه في مادة قال تستخدم فبلاش تتهرب للصناعات الحربية الغزية...تخيلوا وين صار الحال.. والبعض مصر على ممارسة "الدجل" أنه غير معادلة "الردع"..فعلا الوقاحة لا حدود لها!

تنويه خاص: بعيدا عن الـ 45 دقيقة اللي كانت سحر كروي غاب زمنا طويلا قدمه فريق البرازيل مع كوريا الجنوبية..لكن ما فاقه سحرا لمسة وفاء الفريق في نهاية الماتش للساحر الكروي الذي لا يغيب..بيليه..الوفاء السمة التي تكاد تتبخر في زمن سرقة ضمير الانسان!

موقف الإدارة الأمريكية قوة دفع لـ "الفاشية اليهودية"..نيدس - عمرو نموذجا!

كتب حسن عصفور/ يوم 17 نوفمبر 2022، قام السفير الأمريكي توم نيدس، برفقته رئيس مجلس المستوطنات بالضفة الغربية، بزيارة مستوطنة أرئيل المقامة على أرض سلفيت محافظة نابلس، خلافا لتصريحات سابقة له، للقيام بـ "تعزية" عائلة استيطانية بعد مقتل أحد عناصر الفرق الإرهابية في عملية فدائية بتلك المنطقة.

زيارة نيدس لتعزية عائلة استيطانية، يمكن اعتبارها سابقة فريدة، تمثل خرقا للقانون الدولي، بل والموقف الأمريكي المعلن من المستوطنات، وكأنه يشرعنها، موقف غريب تعزية بمستوطنة قتلت في عمل كفاحي هو حق وطني لشعب ضد محتليه، في رسالة أمريكية قبيحة.

البعد الإنساني، الذي حاول السفير الأمريكي تغليف زيارته غير الشرعية، لم نلمسه مرة واحدة بزيارة أسر فلسطينية يتم اغتيال أطفالها وشبابها، عبر عمليات اعدام صريحة من قبل جيش "الفاشية اليهودية"، بل لم يكتب كلمة مواساة واحدة لأي من أسر فلسطين، خلال وجوده سفيرا في تل أبيب.

زيارة السفير الأمريكي، ومع خرقها كل قوانين الشرعية الدولية، فهي تمثل رسالة سياسية مبكرة لحكومة "التحالف الفاشي الرباعي"، بأن التوافقات الحكومية الجديدة لـ "شرعنة المستوطنات" وتعزيز نموها في الضفة والقدس، تجد قبولا وشرعية من قبل الإدارة الأمريكية، ولن تجعل منها "عقبة في التواصل"، كما حاولت بعض وسائل إعلام عبرية، أو بعض أطراف إسرائيلية.

موقف السفير الأمريكي في دولة الكيان العنصري، جاءت بعد زيارة هادي عمرو المبعوث الجديد لإدارة بايدن لرام الله، تم تسميته لاحقا مسؤولا عن العلاقة مع السلطة الفلسطينية، حاول خلالها "طمأنة" الطرف الفلسطيني حول ثبات موقفهم من مسألة المستوطنات، ثم أتبعها لاحقا بتصريحات حول اهتمامهم بفتح قنصلية في القدس (مشروطة بموافقة الحكومة الإسرائيلية الجديدة).

رسائل السفير نيدس السياسية من زيارته لمستوطنة معزيا، هي الموقف الحقيقي المنتظر أن يكون، ولن تقف إدارة بايدن أمام التطورات الجديدة، ولن تعرقل أي من خططها في فلسطين، ليس بتعزيز الاستيطان فحسب، بل فتح الباب الرسمي لضم جزء رئيسي منها، وتطبيق القانون الإسرائيلي على غالبية أرض دولة فلسطين في حدودها المعترف بها دوليا (1967).

وتدقيقا في تصريحات هادي عمرو، يوم 30 نوفمبر 2022، بحديثه عن "طرفين عليهما وقف التصعيد"، يشير بوضوح كامل أن واشنطن تعتبر الاحتلال "طرفا شرعيا" في الضفة والقدس، وتتعامل معه وكأن "شريك محتمل" للمرحلة القادمة.

لم يدين بكلمة واحدة اعدام ستة فلسطينيين في 24 ساعة بينهم شقيقان، وأحد أبناء الأجهزة الأمنية، واعدام مواطن بعد السيطرة عليه، باعتراف قاتله ومفوض شرطة دولة الكيان.

عندما شارك بن غفير في احياء ذكرى الإرهابي كاهانا، أصدر نيدس بيانا غاضبا ليس ارتباطا بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومخاطر تعيينه وزير أمنيا بصلاحيات فريدة، وقوة مسلحة خاصة، تتولى تنفيذ قانونها في الضفة، لكن الاعتراض كون كاهانا يعتبر إرهابي وفق القانون الأمريكي، رغم رفع منظمته "كاخ" من قائمة الإرهاب، فيما تبقى منظمة التحرير.

"المفارقة الأهم"، انه في وقت تذهب الإدارة الأمريكية بتدعيم "حكومة الرباعي الفاشي" الجديدة في دولة الكيان، يخرج عدد من المؤثرين داخل "يهود أمريكا"، محذرين من مخاطر القادم، وبعضهم نعى دولة الكيان باعتبارها لم تعد هي الدولة التي وقفوا الى جانبها (السفير الأمريكي السابق في تل أبيب مارتن إنديك والصحفي توماس فريدمان)، فيما دعا المفاوض السابق أرون ميلر الإدارة الأمريكية، وعبر مقال نشرته "واشنطن بوست" يوم 29 نوفمبر2022، بوقف تصدير الأسلحة الى إسرائيل، وهي المرة الأولى التي يخرج بها "يهودي أمريكي" بتلك الدعوة الصريحة، للتعبير عن مخاطر "حكومة الرباعي الفاشية".

سلوك الإدارة الأمريكية ومواقفها، بل وقاحة سفيرها في تل أبيب بزيارة مستوطنة وتعزيتهم، انعكاس للاستهتار الواضح بالرسمية الفلسطينية، ورسالة أن

"لقاءات الابتسامات المتتالية" في رام الله أو غيرها، ليس سوى مسألة شكلية لا قيمة لها، خاصة في ظل عدم الغضب الرسمي الفلسطيني من فعلة نيدس.

رهان البعض الرسمي الفلسطيني على الموقف الأمريكي، ليس سوى وهم مركب، هدفه الحقيقي هروبا من مواجهة لم تعد "خيارا ذاتيا للفلسطيني" بل فرض ستجبرهم عليه "الفاشية اليهودية"، التي لا تعتبرهم بذي صلة.

ليت الرسمية الفلسطينية تغضب كما غضب بعض "يهود أمريكا"، من القادم الفاشي، وأن تخرج من "قوقعة التأتأة السياسية" التي تعيشها، وألا تعتقد أن تصريحاتها بوصف المشهد القائم يمكنه أن يمثل "سلاحا رادعا"، فدون الذهاب لخطوات فعل حقيقي تربك مشروع العدو العام، تصبح كلمات للتندر السياسي.

اغتيال 9 فلسطينيين خلال 48 ساعة برصاص جيش "الفاشية اليهودية" في الضفة الغربية، له أن يكسر كل مظاهر "الرتابة التقليدية" للرد الشامل بخطوات تربك مشروعهم المعادي...لو حقا يراد مواجهة ذلك.

ملاحظة: تقديم تعازي لبعض أسر فلسطينية من قبل الرئيس عباس وممثلي فتح ليس "إنجازا سياسيا"..المفروض أنه حق وطني ولازم يكون لكل من يسقط برصاص العدو..وبلاش ممارسة الانقسام كمان في شهداء الوطن...عيب!

تنويه خاص: تصريحات مفوضية السجون في الكيان العنصري حول التزامها بتعليمات بن غفير..جرس انذار مبكر جدا لما سيكون حال أسرانا الأبطال..المسألة بدها حراك سريع جدا وفعل معه..وبلاش بيانات.. (لو.. سوف.. فيما)..الناس قرفتها بكل صراحة!

نحو "رصاصة انطلاقة سياسية فلسطينية معاصرة" ..استنهاضا وليس استعراضا

كتب حسن عصفور/ لعل نهاية عام 2022 الذي شهد أرقاما مثيرة لجرائم حرب قوات "الفاشية اليهودية المستحدثة"، جاء منصفا للشعب الفلسطيني نحو عدالة

غائبة منذ العام 1948، بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو الأول نحو إرسال أوراق دولة الكيان العنصري والغزو، الى "المفتي القانوني العام".

ورغم الارتعاش الأوروبي الذي أصاب دولهم، والعدائية التي تكرسها "رأس الحية" الأمريكية، لم يعرقل "الانصاف التاريخي"، والذي حدث بغالبية يمثل كل صوت به "بصقة سياسية" على حكومة العدو برئاسة "التحالف الرباعي" الفاشي الجديد.

مصادفة التصويت، نهاية عام لن يغيب عن "ذاكرة الشعب الوطنية" بكل ما حمل من عدوانية كيان طال عقابه، ليس لما ارتكب مجازر صريحة واحتلال مستمر لشعب وأرض دولة عضو بالأمم المتحدة، بل لكونه الوحيد، الذي لا يزال يدير قفاه كلية لقرارات الشرعية الدولية، ويعامل بأنه "سي السيد السياسي الكوني" ضمن الحماية الشمولية للإدارة الأمريكية، وتردد أوروبي، لا مثيل له تجاه أي قضية تحررية غير فلسطين واحتلالها.

توافق التصويت في ليلة انطلاق رصاصة الثورة الفلسطينية يناير 1965، عبر "عاصفة الفتح"، عله يكون دافعا وحافزا يعيد لرصاصة الفعل العام، كفاحيا وشعبيا، بريقها الذي أصيب لعثمة وتاه سبيلا منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات 11 نوفمبر 2004، ودخول الرسمية الفلسطينية منذ 2005 نفق "التيه السياسي العام"، رغم ما كان من قرارات شرعية دولية، كانت تستوجب الذهاب لتنفيذها، وليس لأسرها ضمن "غرف فاقدة الروح".

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالذهاب الى محكمة العدل الدولية، يجب أن يكون "رصاصة الانطلاقة السياسية الفلسطينية المعاصرة"، بالفعل الاستنهاضي الشعبي وليس العمل الاستعراضي في مهرجان ينتهي فعله وأثره، بعد آخر كلمة وهتاف.

ما جاء من تصويت في ليلة وداع العام الأكثر سوادا بارتكاب جرائم حرب ميدانية، رافقها "بعض فعل فلسطيني"، يجب أن يتحول نحو الاستفادة من "الطاقة الشعبية الكامنة"، التي أكدتها حركات فعل متقطعة، عسكرية وجماهيرية، نال منها مظاهر خارج المشهد الفلسطيني العام، وكسر "صندوق الودع" الذي احتوى كل قرار نافع للوطنية الفلسطينية.

رغم القيمة التاريخية للتصويت الأممي، فبعض المؤشرات تستحق قراءة بعيدا عن الانفعالية الفرحة، خاصة الذين امتنعوا عن تأييد القرار، رغم أن بعضهم سبق له تصويتا لصالحه، ما يكشف أن أمريكا، لن تقف متفرجة على محاكمة رأس حربتها العدوانية في المنطقة، وستعمل ترهيبا وترغيبا كي تحاصر قاطرة القرار.

الحراك المعادي للقرار الأممي، سيزداد قوة ونشاطا ما قبل نقاش محكمة العدل الدولية، وفتواها القانونية لإرسال أوراق "الكيان الفاشي" الى حيث يستحق "إعداما سياسيا"، وحصارا يفرض عليه تطبيق ما عليه من قرارات الشرعية الدولية، بكل ما يترتب عليها، وملاحقة قادتها الذين نفذوا مجازر لا تزال خارج العقاب.

لمواجهة "العدائية الأمريكية" و"الارتعاشية الأوروبية" و "انتهازية البعض التصويتية"، على الرسمية الفلسطينية ان تتصرف بسرعة "بديهية سياسية" نحو خطوات فعل تنطلق من أرض الوطن، وتمر عبر القاهرة مقر الجامعة العربية، مرورا بتفعيل هاتف الرئيس محمود عباس، مع كل القادة العرب، دون استثناء، مستنبطا روح الخالد أبو عمار في لحظات التفاعل الخاص، ومتخليا عن "نمطية السلوك السائد" معه منذ توليه منصب رئيس دولة فلسطين.

العمل الجاد، عبر خلية متابعة قانونية – سياسية، تكون مهمتها المركزية اعداد كل لوائح الاتهام لدولة الكيان الفاشي العنصري، خلية عمل وليس خلية استرضاء هذا وذاك، قوامها الأكبر من "خبراء قانون"، مع الاستفادة من كل قانوني فلسطيني، بالتنسيق مع خلية العمل السياسية، دون سطوة السياسي على القانوني...فالمعركة القادمة جوهرها قانون وقرارات شرعية.

وبالتوازي، الذهاب للشروع في تنفيذ دعوة رئيس المجلس الوطني بعقد لقاءات فلسطينية فلسطينية، لبحث سبل الخروج من "الحالة الانكسارية" التي سادت منذ الانقلاب الحزيراني الأسود 2007، بعيدا عن "الشكلية الفندقية"، و"الحميمية الكاذبة"..شروع نحو بحث جوهر الأزمة الوطنية، وعلى قاعدة أن الكل، دون استثناء، كان شريكا في الخطيئة الوطنية.

رصاصة الانطلاقة السياسية الفلسطينية المعاصرة تنتظر قرار خروجها من مقر الرئاسة، لتعيد رسم المشهد جذريا ردا على المشروع التهويدي – التوراتي ورديفه " البديل اللقيط"..فهل يسمعها شعب طائر الفينيق والخالد ياسر عرفات؟!

ملاحظة: في ذكرى انطلاقة حركة فتح، التي عصفت بالسكون السائد فلسطينيا، لتشعل "ثورة معاصرة" حررت فلسطين من التبعية الإكراهية نحو التجسيد الكياني الأول فوق أرضها...تحية لمن صنع "من جزمة الفدائي" فخرا وكرامة وأفقا.

تنويه خاص: أقوال مندوب دولة "الفاشية المكثفة" بعد تصويت الجمعية العامة، تجاوزت رفض القرار، بوقاحة الغزاة أعلن بشكل رسمي ضم الضفة والقدس الى دولة الكيان...كلمات لا تجب أن تغرق وسط فرحة التصويت لفلسطين...صفعه فرض وواجب!

نهاية مرحلة "الاستحمار السياسي" مع حكومة التهويد العام!

كتب حسن عصفور/ بلا أي ارتعاش أو تردد، أعلن بيبي نتنياهو الخطوط العريضة لحكومته السادسة، حكومة عصارة "الفاشية المكثفة"، خطوط لم يسبق أن تحدث عنها او مثيلها، فيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس، والقضية الفلسطينية، التي باتت وفق تلك الخطوط، جزءا من "المسألة اليهودية".

اللغة كسرت كل التباس سابق، لم تكتف بحرق كل ما سبق اتفاقات يفترض أنها رسمية، وضعت "كوديعة" في البيت الأبيض والأمم المتحدة منذ العام 1993، تحولت لاحقا الى قرارات رسمية للشرعية الدولية، بل خطوط حكومة تعلن، ان الضفة الغربية والقدس، هي جزء من "ارض إسرائيل الصغرى"، على طريق "أرض إسرائيل الكبرى" من "النيل الى الفرات" سلما أو حربا، نصا لم يترك لفلسطيني بابا ليبحث عن "تفسير" ما لتلك اللغة السياسية التي صاغها جماعة التهويد والضم، وسيادة "الكيان" على القسم الشمالي من أرض دولة فلسطين.

حكومة نتنياهو، بعيدا عن عنصريتها وفاشيتها ضد الفلسطيني كما حكومة "الثلاثي الراحل"، كسرت أخر محطات "الالتباس السياسي" الذي حاول استمراره، وزير جيش الكيان العنصري غانتس في حركة "الهواتف" مع الرئيس محمود عباس، ليس قناعة به "شريكا" بل لحصاره كي لا يذهب خطوة خارج "صندوق الاستحمار السياسي" الذي ساد العلاقة منذ يناير 2005، وحتى تاريخه.

خطوط حكومة "عصارة الفاشية المكثفة" تجاهلت كليا تعبير فلسطين، وكأنها قضية خارج الزمن والتفكير، ويبدو أنها "خلعت" قطاع غزة من التفكير، باعتباره "نتوء كياني" ليس جزء من "أرض إسرائيل"، فتركت وكأنها غير موجودة، وليس غير ذي صلة فقط، كرسالة أنها باتت تمثل لهذه الحكومة "المنطقة" التي يمكن للفلسطينيين أن يرونها "دولتهم الخاصة".

حكومة "عصارة الفاشية المكثفة"، أنهت والى غير رجعة، أي قدرة رسمية فلسطينية على تمرير نظرية "الوهم الانتظاري" لحل سياسي مع أي طرف إسرائيلي في مرحلة لاحقة طويلة، دون تغيير جذري في ملف الصراع والعلاقة، وربما يتجاوز كثيرا ما حدث ديسمبر 1987، التي كسرت نظرية "رابين" في تجاهل منظمة التحرير وبعض الأطراف الدولية والعربية، فرسمت مشهدا كسر مشروع "التوراتية والتهويد" فكان اغتياله ردا من "أباء" حكومة الكيان العنصري الجديدة.

منذ يوم الخميس 29 ديسمبر 2022، لم يعد أمام الفلسطيني الوطني، خيار "التنقيب السياسي عن طرف شريك" ليختبئ خلفه، هروبا من "الاستحقاق الوحيد" الذي لا مفر منه، خيار "المواجهة السياسية الشامل" بكل أركانها.

لحظات بعد مصادقة كنيست الكيان على حكومة عصارة الفاشية المكثفة، يجب أن يخرج الرئيس محمود عباس بخطاب الى الشعب الفلسطيني، خطاب مصارحة ومكاشفة، يعتذر أولا عما أضاع وقتا ينتظر "ربما سياسية" لكنها لم تأت، وأنه تجاوب مع رغبات البعض غير الفلسطيني، ان لا يذهب لخيار الضرورة الوطنية، ردعا وحماية.

خطاب يؤكد المؤكد الوطني منذ 2012، التي منحت فلسطين طريقا للانتقال من "سلطة ضلت طريقها" الى "دولة تنتظر طريقها"، وينتقل من رحلة "إذا لم" الى "سوف نعمل".

مع لحظة مصادقة برلمان العدو على حكومة "عصارة الفاشية المكثفة"، يجب أن يصادق الرئيس محمود عباس على أول قرارات الشرعية الفلسطينية، بسحب الاعتراف بدولة الكيان، بعدما تجاوزت كل الخطوط الحمراء والبنفسجية، وتلك خطوة لم يعد بالإمكان تجاهلها، والبقاء عليها بعد 29 ديسمبر دون سحب أو تعليق، سيكون اعترافا رسميا فلسطينيا، بـ "أرض إسرائيل الصغرى"، بما يشمل الضفة والقدس، وفصل قطاع غزة عنها.

وتزامنا، مرسوم رئاسي بانتقال السلطة الى الدولة، دولة فلسطين بكل مسمياتها، وفقا لقرار 67/19 لعام 2012، تكلف الحكومة القائمة بمهام حكومة دولة فلسطين، الى حين عقد "برلمان دولة فلسطين المؤقت".

وعليه باتت مسألة وقف التنسيق الأمني الكامل، مع حكومة "ارض إسرائيل الصغرى" شرطا للوطنية الفلسطينية، وليس طلبا لمعارضة أو شكوى، فكل تنسيق بعد يوم 29 ديسمبر مع تلك الحكومة، هو اعتراف رسمي فلسطيني بخطوطها العريضة، بما يمثل مظهرا للخروج عن "الوطنية الفلسطينية العامة".

أن يعلن الرئيس محمود عباس، بصفته رئيسا للدولة، دعوة برلمان فلسطين المؤقت للانعقاد خلال شهر من تاريخه، على أن تقوم رئاسته المؤقتة بفتح قنوات اتصال مع "المكونات الفلسطينية" كافة، فصائل وأطر ومنظمات شعبية، وشخصيات، لذلك.

ولعل الضرورة تفترض أن يطالب الرئيس عباس رئاسة القمة العربية بعقد لقاء طارئ لبحث ما هو قادم.

منذ ما بعد 29 ديسمبر 2022، لن يكون كما قبله أبدا، ولعل توافق التاريخ بذكرى انطلاقة رصاصة حركة فتح الأولى الأول من يناير 1965، "مفارقة" علها تكون "تاريخية" بإطلاق الرئيس عباس رصاصة الطلاق الكلي مع مرحلة "الوهم الانتقالي"، بعدما تعايش معه منذ انتخابه رئيسا 2005.

انقاذا للوطنية الفلسطينية لا خيارات للرسمية الشرعية ورأسها الرئيس محمود عباس، سوى خيار "الخروج من رحلة الاستحمار السياسي" الذي طال أمده، نحو خيار "المواجهة السياسية الشامل"...ودونه وداعا لرصاصة يناير 1965، ومشروعها الى حين جديد.

ملاحظة: تصريحات الملك عبد الله حول "الخطوط الحمر" مهمة سياسيا، لو صار لها رجلين وتحركت من غرف الكلام نحو وقف كل أشكال العلاقة مع حكومة "عصارة الفاشية المستحدثة"..غير هيك بتصير خطوط بيضا خالص.

تنويه خاص: لا احترام لفتحاوي يتسلل عبر وسائل إعلام "الفتنة والظلام والبديل" كما إعلام العدو الوطني لينال من حركته أو بعضا منها..شو ما كان تبريره سيبقى هاملا وملعونا.